مُحَمَّد بن سِنَان

بحثٌ رجاليٌّ

بقلم
الشيخ عادل هاشم

محمد بن سنان

بحث رجالي

مُحَمَّدُ بنُ سِنَان

بَحثٌ رِجَالِيٌّ

بِقَلَمِ
الشَّيخ عَادِل هَاشِم


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة تتناول شخصية جدلية جداً عند الامامية ألاّ وهو (محمد بن سنان) ، والذي اختلف فيه الاعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى اساتذتنا ، فلذلك احببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة مركزين في البحث عن الجنبة الرجالية ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف تاركين الجهات الأخرى للكتاب والمصنفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل خصوصاً وهدر لوقت

الطلبة الأعزاء وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال ،خصوصاً أنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للألقاء على طلبة البحث الخارج بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسر الله تعالى إتمامها والقائها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب احببنا ابرازها لطلبة العلم وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

اطلالة عامّة على شخصية مُحمد بن سنان:

يُعدّ محمد بن سنان من الرواة المهمين في تراثنا الروائي كماً وكيفاً فقد أحصى سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) مجموعة رواياته في معجم رجال الحديث فأوصلها إلى حوالي (٧٩٧) مورداً،[١] مضافاً إلى روايته عن غير واحد من الأئمة (عليهم السلام).

ثم أنَّ المتتبع لمن روى عنهم يجد فيهم تنوعاً كبيراً، وملاحقة من روى عنهم توجب الإطالة ولذلك سوف نشير إلى أهم من روى عنهم ومن رووا عنه.

أما من روى عنهم فكثُر منهم:

١ـ أبي الحسن (عليه السلام)

٢ـ علي بن موسى الرضا (عليه السلام).

٣ـ أبي جعفر الثاني (عليه السلام).

٤ـ أبي الجارود.

٥ـ أبي جعفر الاحول.

---

(١) انظر السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، الجزء ١٧، صفحة: ١٤٨.

٦ـ أبي خالد القماط

٧ـ ابن مسكان وتبلغ رواياته عنه ١٦١ مورداً.

٨ـ أبان بن تغلب.

٩ـ زيد الشحام.

١٠ـ عمار الساباطي.

١١ـ العلاء بن رزين.

١٢المفضل بن صالح.

١٣ـ المفضل بن عمر.

١٤ –محمد بن منصور الصيقل.

وآخرون كثر.

وأما من رووا عنه فكذلك كثُر، منهم:

١ـ أبو عبد الله البرقي.

٢ـ ابن أبي نجران.

٣ـ إبراهيم بن هاشم.

٤ـ أحمد بن محمد بن عيسى.

٥ـ أحمد بن هلال.

٦ـ الحسن بن فضال.

٧ـ الحسين بن محبوب.

٨ـ محمد بن أبي الصهبان.

وآخرون.

ومن هذا ومما سيأتي -إن شاء الله تعالى- تتضح المساحة الكبيرة التي أخذها الرجل وتحرك فيها في الحديث والرواية، وهذا مما يكسب البحث قوةً وأهمية.

وجدلية حال الرجل واضحة من عهد المتقدمين من أصحابنا إلى يومنا هذا، فقد صار حاله محلّ الشد والجذب بين الأعلام، فقد ذهب جمع من المتقدمين إلى وثاقة الرجل واعتبار مروياته، وفي مقابل ذلك ذهب جمع آخر إلى عدم وثاقة الرجل، بل ضعّفه وعدم اعتبار مروياته، وتوقف جمع ثالث في حاله من ناحية اعتبار مروياته من عدمها.

ثمّ أنه لابدّ من الإشارة إلى جملة من الأمور أقرب ما يمكن أنْ تكون إلى مقدمات عامة عن الرجل دون الدخول في حاله من ناحية

الوثاقة والضعف ومن هذه الأمور:

الأمر الأول:

الكلام في اسم الرجل:

عرّفه العلامة الحلي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

محمد بن سنان بالسين المهملة والنون قبل الألف وبعدها، أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، وكان أبو عبد الله بن عياش يقول حدثنا أبو عيسى أحمد بن محمد بن سنان قال: هو محمد بن الحسن بن سنان مولى زاهر، توفي أبوه الحسن وهو طفل، وكفله جدّه سنان فنسب إليه. وقال ابن الغضائري أبو جعفر الهمداني بالدال المهملة مولاهم هذا اصح ما نُسب إليه.[1]

ومقتضى ما تقدّم من الكلام أنه بحسب كلام العلاّمة الحليّ (طاب ثراه) يكون زاهري من جهة كونه من ولد زاهر، وفي مقابل ذلك يكون مقتضى كلام ابن عياش أنَّ الرجل زاهرياً لكونه مولى زاهر.

(١) اُنظر العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، صفحة: ٣٩٤، رقم: ١٥٩١.

ومسألة كونه زاهرياً يعضده كلام النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سرهما) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة ورجال الطوسي –كما ستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى–، بل وكذلك كلام ابن الغضائري في محل كلامه عن ابن ابنه محمد بن أحمد، وعليه فيكون وصفه بالهمداني وهماً.[1]

الأمر الثاني:

الكلام في دائرة المعصومين (عليهم السلام) الذين روى عنهم محمد بن سنان:

في البداية لابدّ من الإشارةِ إلى أنَّ هناك قدر متيقن وقدر فيه كلام، أما القدر المتيقن فهو روايته عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفى ١٨٣ للهجرة) والإمام الرضا (عليه السلام) (المتوفى ٢٠٣ للهجرة) والإمام الجواد (عليه السلام) (المتوفى سنة ٢٢٠ للهجرة).

وأما القدر الذي فيه كلام فهو من جهتين:

---

(١) أُنظر المحقق التستري، قاموس الرجال، الجزء التاسع، صفحة: ٣١٦.

الجهة الأولى:

روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) (المتوفى ١٤٨ للهجرة) ومنشأ دعوى روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) ما ورد في باب قضايا الديات والقصاص من كتاب تهذيب الأحكام من رواية محمد بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام).[١]

ولكن هذه الدعوة غير تامّة والوجه في عدم التمامية هو:

أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد أعاد ذكر الحديث المتقدم في آخر الباب مصرحاً بكونه (عبد الله بن سنان) وليس (محمد بن سنان)، وهذا وارد باتفاق النسخ.[٢]

ويعضد ما ذهبنا إليه ما رواه الكليني في الكافي.[٣]

---

(١) أُنظر الطوسي، تهذيب الأحكام، الجزء العاشر، صفحة: ١٥٩، الحديث: ٦٣٨، باب قضايا في الديات.

(٢) أُنظر الطوسي، تهذيب الأحكام، الجزء العاشر، صفحة: ١٦٥، الحديث: ٦٥٩ باب قضايا في الديات.

(٣) أُنظر الكليني، الكافي، الجزء السابع، صفحة: ٢٧٦، الحديث: ٢، باب من قتل مؤمناً على دينه فليس له توبة.

وبذلك يتضح أن روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) غير ثابتة.

وأما الكلام في الجهة الأخرى:

في ادراكه للإمام علي الهادي (عليه السلام) (المتوفى ٢٥٤ للهجرة)، فقد أُستند للقول بذلك على ما ورد في غير مورد، كما في الكافي:

عن سعد بن عبد الله الحميري عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه عن علي بن الحسين عن الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان قال:

قُبض محمد بن علي وهو ابن خمسة وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوماً، توفي يوم الثلاثاء لـ ٦ خلون من ذي الحجة سنة، ٢٢٠ عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة إلاّ ٢٥ يوماً.[١]

وبمعية إخبار محمد بن سنان عن وفاة الإمام الجواد (عليه السلام) فهذا يعني أنه كان ممن أدرك الإمام الهادي (عليه السلام) وروى عنه، وبالتالي فيندرج في دائرة أصحابه ومعاصريه.

والجواب عن ذلك:

---

(١) أُنظر الكليني، الكافي، الجزء الأول، صفحة: ٤٩٧، الحديث: ١٢ باب مولد أبي جعفر الجواد (عليه السلام).

أنه لا ملازمة بين تقدّم وفاة الإمام الجواد (عليه السلام) وتأخر وفاة محمد بن سنان عنها وبين لزوم كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) وممن يروي عنه والوجه في ذلك:

أنه قد يكون محمد بن سنان أدرك وفاة الإمام الجواد (عليه السلام) ولكن توفي بعد ذلك بفترة وجيزة لم تتح له الفرصة للرواية عن الإمام الهادي (عليه السلام)، ولا أنْ يكون من أصحابه والراوين عنه، وهذا هو الذي حصل بالفعل فقد توفي محمد بن سنان كما ذكر جمع من أصحاب التراجم والسير والرجال كالنجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة أنَّ محمد بن سنان مات سنة ٢٢٠.[١]

وأكد هذا المعنى العلاّمة الحليّ (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال.[٢]

وبذلك يتضح لنا أنَّ حكاية وصورة كون محمد بن سنان حكى وفاة الإمام الجواد (عليه السلام) وعدم كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

---

(١) اُنظر النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة، صفحة: ٣٢٨، رقم: ٨٨٨.

(٢) اُنظر العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، صفحة: ٢٥١، رقم: ١٧.

نعم، مقتضى ما انتهينا إليه من عدم رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه كلما ورد (ابن سنان) عن الإمام الصادق (عليه السلام) لابدّ من حمله حينئذ على إرادة (عبد الله بن سنان) دون (محمد بن سنان)؛ لما تقدّم ذكره.

ولما ذهبنا إليه أمثلة كثيرة كما في رواية النضر بن سويد عن الإمام الصادق (عليه السلام) كما في تهذيب الأحكام في باب الاغسال المفترضات والمسنونات.[1] فالنضر كثيراً ما يروي عن (عبد الله بن سنان) وكثيراً ما يروي عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) وعليه فتكون رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) مع الواسطة وكذلك روايته عن الإمام الباقر (عليه السلام) من باب أولى، وقد وردت الواسطة في

---

(١) انظر الطوسي، تهذيب الأحكام، الجزء الأول، صفحة: ١٦٠، الحديث: ٢٩٠، باب الاغسال المفترضات والمسنونات.

غير مورد بكونها: (أبي الجارود) وهو (زياد بن المنذر).[1]

الأمر الثالث:

أن المتتبع لمن روى عن محمد بن سنان يجد بعد الاستقراء أنهم يقعون في عرض عريض من دائرة الرواة، منهم من وصل إلى قمة الوثاقة ومنهم من طعُن فيه وعلى سبيل المثال:

١ –ابن أبي عمير.

٢ – ومحمد بن الحسن الصفار.

٣–وأحمد بن محمد بن عيسى.

٤ – وصفوان بن يحيى.

٥ – ومحمد بن عبد الجبار.

٦ – ومحمد بن علي الصيرفي أبي سمينة.

٧– والحسن بن شمون.

---

(١) انظر تهذيب الأحكام، الطوسي، الجزء السادس، صفحة: ٣٧١، الحديث: ١٠٧٤، والجزء الرابع، صفحة: ١٦٤ الحديث: ٤٦٢ والجزء الثامن، صفحة: ٢٢، الحديث: ٧٢ باب حكم الظهار.

وآخرون.

الأمر الرابع:

في من ينصرف إليه اطلاق (ابن سنان) إذا ورد في الروايات ولماذا؟

والجواب عن ذلك: أن للمقام صور:

الصورة الأولى:

ما إذا كان المروي عنه الإمام الصادق (عليه السلام)، ففي مثل هذه الحالة لا شبهة في انصراف (ابن سنان) إلى (عبد الله بن سنان) بمعية ما تقدّم من عدم رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) إلاّ مع الواسطة.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أن عبد الله بن سنان حينما يروي عن الإمام الصادق (عليه السلام) قد يعبّر عنه بـ(ابن سنان) وقد يعبر عنه بـ(عبد الله) عن الإمام الصادق (عليه السلام) كما وقع في جملة من روايات باب صلاة

المسافر من كتاب تهذيب الأحكام،[1] وكذلك في بعض روايات من لا يحضره الفقيه.[2]

الصورة الثانية:

ما إذا كان المروي عنه الإمام الكاظم (عليه السلام) أو الإمام علي الرضا (عليه السلام) أو الإمام محمد الجواد (عليه السلام) ففي مثل هذه الحالة يُحمل (ابن سنان) على (محمد بن سنان)؛ لما تقدّم ذكره من رواية الرجل عن هؤلاء الأئمة (عليهم السلام)، وكونه في عداد الراوون عنهم.

الصورة الثالثة:

وهي ما إذا كانت رواية ابن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) مع الواسطة ففي مثل هذه الحالة يُحتمل كونه (محمد بن سنان) وكذلك يُحتمل كونه (عبد الله بن سنان).

---

(١) انظر الطوسي، تهذيب الأحكام، الجزء الثالث، صفحة: ٢١٨، الحديث: ٥٤١، الصلاة في السفر.

(٢) انظر الصدوق، من لا يحضره الفقيه، الجزء الرابع، صفحة: ٢٧، حديث: ٤٨، باب ما يجب به التعزير والحد والرجم.

ولهذه الصورة صورٌ فرعيةٌ ذكرت في المقام:

الصورة الفرعية الأولى:

إذا كان الراوي هو:

١ –أيوب بن نوح.

٢ –أو موسى بن القاسم.

٣–أو أحمد بن محمد بن عيسى.

٤ –أو علي بن الحكم.

فالمقصود ب (ابن سنان) هو (محمد بن سنان).

الصورة الفرعية الثانية:

إذا كان الراوي:

١ – النضر بن سويد.

٢ – أو عبد الله بن المغيرة.

٣–أو عبد الرحمن بن أبي نجران.

٤ –أو احمد بن محمد بن أبي نصر.

٥ – أو فضالة.

فالمقصود ب (ابن سنان) هو (عبد الله بن سنان).

الصورة الفرعية الثالثة:

ما إذا كان الراوي:

يونس بن عبد الرحمن عن ابن سنان، فقد ذكر صاحب المنتقى (طاب ثراه) أنه قد وقع التصريح بـ(محمد بن سنان) في بعض الأسانيد في رواية يونس عنه، وكذلك وقع التصريح في كثير من الأسانيد بـ(عبد الله بن سنان).[1]

ثمّ أنه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية التوثيق والتضعيف وهي من أهم الجهات المبحوث عنها في علم الرجال:

والمتتبع لحال الرجل يجد الاختلاف الكبير في مختار حال الرجل من المتقدمين مروراً بالمتأخرين ومتأخري المتأخرين وانتهاءً بالمعاصرين، فقد ذهب جمع إلى وثاقة الرجل بينما ذهب جمع آخر إلى ضعفه ووقف جمع ثالث على الحياد والتوقف في حاله.

---

(١) اُنظر منتقى الجمان، الجزء الأول، صفحة: ٣٧ وكذلك البهائي في مشرق الشمسين صفحة: ٩٤.

فيقع الكلام أولاً في ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته، منها:

الوجه الأول:

ما رواه الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد عن أحمد بن هلال عن محمد بن إسماعيل بن بزيع:

أن أبا جعفر (عليه السلام) كان لعنَ صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان فقال إنهما خالفا أمري، وقال: فلما كان من قابل قال أبو جعفر لمحمد بن سهل البحراني تولى صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان فقد رضيت عنهما.(١)

ويمكن تقريب دلالتها على وثاقة الرجل بمعية الترضي من الإمام (عليه السلام) ودلالتها على الوثاقة في الحديث، بل أكثر.

ولكن هذا الكلام إنما يتم على تقدير ثبوت صدور هذا الترضي من الإمام الصادق (عليه السلام) فحينئذٍ يتمّ المدعى، ولكنّ الظاهر أنَّ

---

(١) اُنظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٧٩٣، الحديث: ٩٦٤.

الصدور غير تام؛ وذلك من جهة ما تقدّم من أنَّ حديث أحمد بن هلال غير تام مطلقاً، فراجع.

الوجه الثاني:

ما رواه الكشي كذلك في رجاله عن محمد بن مسعود قال:

حدثني علي بن محمد قال: حدثني أحمد بن محمد عن رجل عن الحسين بن داود القمي قال:

سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يذكر صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بخير وقال: رضي الله عنهما برضاي عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي (عليه السلام) قط، بعد ما جاء فيهما ما قد سمعه غير واحد.[1]

ولكن الرواية ضعيفة من ناحية السند لجهالة الرجل الذي يروي عنه أحمد بن محمد، مضافاً إلى الخدش في غير واحد من رجالها.

بل يمكن الاستشكال على ما ورد فيها من جهة أنه قد صدر بل لعّله اشتهر –كما يشير إليه ذيل الحديث– قدح الإمام (عليه السلام) فيهما

---

(١) انظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٧٩٣، رقم: ٩٦٦.

ومخالفتهما له مع أنَّ صدر الحديث يتكلم عن أنهما لم يخالفا الإمام (عليه السلام)، فلاحظ.

نعم، كانَ الكشي قد روى الرواية قبل هذا بقليل بسند آخر في نفس الباب وهو:

حدثني محمد بن قولويه قال: حدثني سعد بن عبد الله قال: حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى عن رجل عن علي بن الحسين بن داود القمي قال:

سمعت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) يذكر صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بخير وقال: رضي الله عنهما برضاي عنهما، فما خالفاني قط، هذا بعد ما جاء عنه فيهما ما قد سمعته من أصحابنا.[1]

ولكن كذلك هذه الرواية مخدوشة سنداً لجهالة الرجل الذي يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى.

وعليه فالرواية ساقطة سنداً، فلا يمكن الاستناد إليها.

---

(١) انُظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٧٩٢، رقم: ٩٦٢.

الوجه الثالث:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال في نفس الباب:

عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي قال:

دخلتُ على أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول: جزا الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم عني خيراً فقد وفوا لي، ولم يذكر سعد بن سعد. قال فخرجت فلقيت موفقاً خادم الإمام الرضا (عليه السلام) فقلت له: أنَّ مولاي ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وجزاهم خيراً ولم يذكر سعد بن سعد، قال: فعدت إليه فقال جزا الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عني خيراً فقد وفوا لي.[1]

ويمكن تقريب دلالتها على وثاقة محمد بن سنان بمعية صدور الرواية الدالة على مدح الرجل والمتضمن للدلالة على وثاقته في الحديث بل وضعه الإمام (عليه السلام) في خانة كبار العلماء كصفوان بن

(١) انُظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٢، رقم: ٩٦٣.

يحيى وسعد بن سعد وغيرهم.

ويقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

ولكن قبل الحديث عن هاتين الجهتين لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الكَشي الذي يعُتبر من الطبقة العاشرة يروي الرواية عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي الذي لا تخرج طبقته عن السادسة أو السابعة على أكثر تقدير، وبذلك لا يمكن للكشي الرواية عنه إلاّ مع الواسطة، وفي الرواية محلّ الكلام لم تذكر واسطة، وهذه النقطة ستكون محور الحديث في توجيه صحة سندها من عدمه.

أما الحديث في السند:

فقد ذكر المحقق السيد الخوئي (قدس سره) في المعجم أنَّ هذه الرواية صحيحة السند، ويبدو مما ذكره في موضع آخر أنه بنى صحتها على كون الكشي راوياً لهذه الرواية عن جمع من أصحابنا عن أبي طالب، فإنه بناءً عليه تكون الرواية معتبرة على الرغم من كونها مرسلة، فإنَّ الكَشي وإن لم يسمي الأصحاب الذين سمعهم يروون هذه الرواية عن أبي طالب إلاّ أنَّ المطمئن به وثاقته بعضهم على الأقل؛ لأنه من

البعيد أنْ يكون كلهّم غير موثقين كما ذكر (قدس سره) مثل ذلك من بعض نظائر المقام.[1]

ولكن يُلاحظ على هذا البيان:

أولاً: أنه بعد وضوح أنه لا يراد بأصحابنا إلاّ البعض منهم، الصادق على ثلاثة فإنه لا سبيل إلى الاطمئنان بكون أحدهم في الأقل ثقة إلاّ بحساب الاحتمالات.

ولكنه لا يتمّ في المقام؛ لأنَّ العدد الأكبر من مشايخه وهم يناهزون خمسين رجلاً من غير الموثقين وبالتالي فلا يمكن استحصال الاطمئنان بكون بعضهم المنظورين في العبارة المذكورة من الثقات.

وثانياً: انه قد مرّ آنفاً أن جملة (ما قد سمعته من أصحابنا) إنما هي من كلمات علي بن الحسين بن داود القمي وليست من كلمات الكشي، وأنَّ قوله (عن أبي طالب) جملة مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها، فلا

---

(١) اُنظر السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، جزء: ١٦، صفحة: ١٧١، وكذلك التنقيح في شرح العروة الوثقى كتاب الطهارة الجزء الثالث، صفحة ٣٥٨ الطبعة الثانية، النجف الاشرف.

سبيل إلى تصحيح رواية السند من جهة أنَّ الكشي رواها عن جمع من أصحابنا عن أبي طالب.

وثالثاً: انه لو غض النظر عما تقدّم فإنه لا ينفع ما اُفيد في تصحيح الرواية المذكورة؛ لأنَّ الكشي من الطبقة العاشرة وأبو طالب القمّي من أحداث الطبقة السادسة، أو كبار الطبقة السابعة فلا يتيسر للكشي الرواية عنه بواسطة واحدة بل يحتاج إلى واسطتين.

ومن الواضح أنه لو أمكن الاطمئنان بوثاقة بعض أصحابنا ممن روى عنهم الكشي حسب الفرض فإنه لا سبيل إلى الاطمئنان بوثاقة من روى هؤلاء الأصحاب عنه ممن كان واسطة بينهم وبين أبي طالب القمي، هذا والاقرب كون السند الرواية المبحوث عنها معلّق على سند الرواية السابقة عليها فتكون معتبرة. وتوضيحه:

أنَّ الكشي أورد أولاً رواية عن محمد بن قولويه قال: حدثني سعد بن عبد الله قال حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحسين ....إلى آخره، ثم أورد الرواية عنه المذكورة قائلاً :عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي قال ....إلى آخره.

ومن المؤكد أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى ممن يروي عن عبد الله بن الصلت كما ورد ذلك في عدّة مواضع وقد نصّ عليه الصدوق (قدس سره) في بعض كلماته.[1] قائلاً:

كان أحمد بن محمد بن عيسى في فضّله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت (رضي الله عنه)، وعلى ذلك فمن القريب جداً أنْ يكون قول الكشي عن أبي طالب...... إلى آخره معلقاً على قوله حدثني أبو جعفر إلى آخره في سند الرواية السابقة، ولكن كان ينبغي له عندئذ أنْ يقول (وعنه عن أبي طالب) إلى آخره، كما هو المتعارف في تعليق الأسانيد.[2]

ولعلّه كان ذلك في النسخة الأصل ولكن سقط عن قلم النسّاخ فإن في النسخة الواصلة إلينا من اختيار الشيخ (قدس سره) من رجال الكشي الكثير من السقط والتحريف كما لا يخفى على المتتبع، فتأمل.

---

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة، الجزء الأول، صفحة: ٣.

(٢) أُنظر ما قد ورد ذلك في مواضع من اختيار معرفة الرجال، فلاحظ الجزء الثاني، صفحة: ٤٩١، صفحة: ٧٩١، صفحة: ٧٩٣، صفحة: ٨٥٨.

هذا وقد سلك المحدث النوري (قدس سره) طريقاً آخر في تصحيح سند الرواية المبحوث عنها، فإنّه نصّ على ضعف طريق الكشي وإنْ لم يبين وجهه، ولكنه أشار إلى أنَّ الرواية مروية أيضاً في كتاب الغيبة للشيخ،[1] وفلاح السائل للسيد ابن طاووس،[2] وقال: [3] الظاهر أنهما أخذاها من كتاب أبي طالب القمي، وطريقه –أي طريق الشيخ إليه– صحيح في الفهرست.

ويلاحظ عليه:

أولاً: بأنه لا دليل على أنَّ الشيخ أخذ رواية أبي الصلت من كتابه، بل لا يبعد أنه أخذها من كتاب الكَشي الذي اختصره وسماه اختيار معرفة الرجال، ولو كان كتاب أبي الصلت موجوداً عنده لنقل عنه في بعض المواضع الأخرى من مؤلفاته مع أنها خالية عن ذلك.

وأما ما أورده ابن طاووس فهو ليس مما نقله عن أبي طالب

---

(١) اُنظر الغيبة، الطوسي، صفحة: ٣٤٨.

(٢) اُنظر فلاح السائل، صفحة: ١٢.

(٣) اُنظر مستدرك الوسائل، الخاتمة، الجزء الرابع، صفحة: ٧٠.

القمي مباشرة ليتُوهم كونه مأخوذاً من كتابه، بل إنما نقله عن الشيخ المفيد فيما ذكره بشأن محمد بن سنان في رسالته في كمال شهر رمضان.

وثانياً: أنه لو سلّم أنَّ الشيخ وابن طاووس (قدس سرهما) رويا الخبر المذكور عن كتاب أبي طالب مباشرة إلاّ أنَّ في طريق الشيخ إلى كتابه[١] كلاً من أبي المفضل الشيباني وابن بُطّة وهما غير موثقين، وطريق السيد ابن طاووس إليه هو طريق الشيخ الطوسي (قدس سره) وأما أنه مجهول فتكون الرواية ضعيفة السند على كلّ تقدير.

والحاصل:

أنَّ ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) لا يفي بتصحيح سند الرواية المبحوث عنها.

والتحقيق ما تقدّم منا من تصحيحها.

وبه يظهر الحال فيما ذكره جمع من الأعلام الرجاليين كالمحقق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني،[٢] والسيد بحر العلوم[١] بشأن هذه

---

(١) اُنظر فهرست كتب الشيعة وأصولهم، صفحة: ٢٩٨.

(٢) اُنظر التحرير الطاووسي، صفحة: ٢١٦.

الرواية وطريقة تصحيحها أو مدى تعلقّها بالكلام المذكور قبلها، ولا حاجة إلى التعرّض له بعد ما مرّ.[٢]

والمتحصلّ من جميع ما تقدّم اعتبار الرواية سنداً.

ثمّ أنه لابدّ من الحديث عن الرواية من جهة الدلالة:

فقد يقال إنها ظاهرة في الإشارة إلى حسُن حال محمد بن سنان وجلالة قدره.

ويمكن الخدش في الدلالة على المدعى بالقول:

الظاهر أنَّ محمد بن سنان لم يبقى بعده (عليه السلام) إلاّ لبضعة أيام، فقد أرّخ هو استشهاده (عليه السلام) (في السادس من ذي الحجة سنة ٢٢٠ للهجرة) كما حكاه عنه الكليني[٣] بإسناد معتبر، وقد نصّ النجاشي[٤]

---

(١) اُنظر رجال السيد بحر العلوم، الجزء الثالث، صفحة: ٢٦٢.

(٢) اُنظر السيد محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال، الجزء الأول، صفحة: ٤٠٩ ـ ٤١٢.

(٣) اُنظر الكافي، الجزء الأول، صفحة: ٤٩٧.

(٤) اُنظر رجال النجاشي، صفحة: ٣٢٨.

على وقوع وفاة محمد بن سنان نفسه في هذه السنة أيضاً، فيبدو أنه ماتَ بعد استشهاد الإمام (عليه السلام) فيما تبقى من شهر ذي الحجة من تلك السنة.

نعم، وردت في بعض الروايات[1] أنَّ محمد بن سنان دخل على أبي الحسن أي الهادي (عليه السلام) فقال له: يا محمد حدّث بآل فرج حدّث فقلت مات عمر. فقال الحمد لله.

والذي يظهر من التواريخ أنَّ عمر بن فرج –الذي كان من كُتّاب المتوكل وعمّاله– مات بعد سنة ٢٣٥ فقد ذكره الطبري[2] في حوادث سنة ٢٣٥ أنه أتى المتوكل بيحيى بن عمر بن يحيى بن زيد بن علي بن أبي طالب فضربه عمر بن خرج ثمان عشرة مقرعة وحُبس ببغداد بحبس المطبق، وهذا يقتضي أنَّ عمر بن فرج كان حياً بعد خمسة عشر سنة من استشهاد الإمام الجواد (عليه السلام) فإذا صحّت الرواية المذكورة اقتضى ذلك بقاء محمد بن سنان لسنوات طوال بعد استشهاد

(١) انُظر الكافي، الجزء الأول، صفحة: ٤٩٦.

(٢) اُنظر تاريخ الطبري، الجزء السابع، صفحة: ٣٦٣

الإمام(عليه السلام).

ولكنها مضافاً إلى ضعف سندها مخالفة لجملة من الشواهد، إذ لو كان محمد بن سنان قد بقي إلى ذلك التاريخ لكانَ من المعمّرين ومن دأبهم الإشارة إلى من كان معمراً في ترجمته، وأيضاً لذكر في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولروى عنه رجال الطبقة الثامنة إذ يكون قد أدرك طبقتين السادسة والسابعة مما يقتضي ذلك أنْ يروي عنه رجال الطبقة الثامنة مع أنه لا توجد في الأسانيد رواية عنه لأي منهم، فهذا كلّه مما يشهد بأنَّ محمد بن سنان لم يبقى إلى ذلك التاريخ.

والمظنون قوياً وقوع التصحيف في سند الرواية المذكورة وأنَّ محمد بن سنان توفي في سنة ،٢٢٠ وعليه فما ورد في رواية أبي طالب القمي من مدح الإمام (عليه السلام) إياه إنما كان أواخر حياته، وليس بعد مدح الإمام (عليه السلام) في آخر أمره كلام لأحد أياً كان، وبالتالي فلا وجه لما يرى من الجدل بشأن الرجل وذهاب البعض إلى الطعن فيه.

وبعبارة أخرى:

أنه وإنْ كان يظهر من رواية أحمد بن محمد بن عيسى ورواية

محمد بن إسماعيل بن بزيع أنَّ الإمام الجواد (عليه السلام) قد قدح في محمد بن سنان في بعض الأزمنة، ولكن رواية أبي طالب القمي تدلّ على أنَّ الإمام (عليه السلام) رضي عنه في أواخر عمره الشريف، وكان ذلك في أواخر عمر محمد بن سنان أيضاً، فلا ينبغي التوقف في صلاح الرجل وحسن حاله.

ولكن هذا البيان لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ الذي يظهر من الروايات الواردة في ترجمة محمد بن سنان والشواهد الأخرى أنَّ الرجلَ كان من الشخصيات المثيُرة للجدل في عصره، ولعله بسبب اتخاذه مواقف في مسائل عبّر عنها هو بالمعضلات فيما حكي عنه، إذ كان يقول[1] ومن أراد المعضلات فإليّ، ومن أراد الحلال والحرام فإلى الشيخ– يقصد صفوان بن يحيى–، وبسبب آراءه ومواقفه كان هناك من يقدح فيه، وفي المقابل كان هناك أناس يتبعونه ويدافعون عنه وقد ورد في بعض الروايات[2] أنَّ الإمام (عليه السلام) قال له: أبى الله إلاّ أنْ يضّل

---

(١) أُنظر اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٧٩٦.

(٢) أُنظر اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٨٤٩.

بك كثيراً ويهدي بك كثيراً والملاحظُ في أحوال مثله من الشخصيات المثُيرة للجدل هو ورود الروايات المختلفة عن الأئمة (عليهم السلام) بشأنهم مدحاً تارة وقدحاً أخرى، فنجد ذلك في حق الصلحاء وغيرهم على حدّ سواء، فقد وردت روايات متضاربة بشأن زرارة ومحمد بن مسلم وجابر بن يزيد الجعفي وبريد بن معاوية وهشام بن الحكم ويونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وغيرهم من الأجلاء والعظماء.

كما وردت روايات أخرى متضاربة بشأن المفضل بن عمر الجعفي ويونس بن ظبيان والمُعلى بن خنيس وداود بن كثير الرقي وغيرهم ممن ضعّفوا وقدُح فيهم والذي يبدو انه لا يمكن استكشاف حال أمثال هؤلاء من الشخصيات الجدلية من الروايات الواردة في حقهم عن الأئمة (عليهم السلام)؛ لأنهم (عليهم السلام) كانوا محكومين بالظروف القاهرة التي تحتّم عليهم التكلم عن هؤلاء بأنواع مختلفة كما يظهر ذلك بمراجعة النصوص الواردة فيهم، فتمييز ما كان بداعي البيان الواقعي عما كان يصدر لمصالح أخرى إنما يتم بمعرفة حال الشخص من خلال أقوال الرجاليين الذين تعرّفوا على حقيقة أحوال هؤلاء

اعتماداً على أساتذتهم كابراً عن كابر، ولم يكونوا مقيدين في الافصاح عن حقيقة أحوالهم بما كان الأئمة (عليهم السلام) يتقيدون به في أعصارهم.

وبعبارة أخرى:

أنه لا يتيسر التعرّف على جلالة زرارة ومحمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن وأضرابهم من خلال الروايات الواردة بمدحهم، بل من خلال ما حكاه المعاصرون لهم عن أحوالهم وانعكس ذلك في كلمات الرجاليين فإنّه يعرف بذلك إنّ ما ورد في مدحهم من الأئمة (عليهم السلام) كان مسوقاً لبيان الواقع دون ما ورد في ذمهم، بل لو لم يرد فيهم إلاّ ما اشتمل على الذم لكان الحال كذلك فيحكم بأنّ الروايات الذامة لم تكن مسوقة لبيان الواقع، وهذا بخلاف الحال بالنسبة إلى الرواة العاديين غير المثيرين للجدل فإنه يُكتفى بما ورد في مدحهم من الروايات المعتبرة عن الأئمة (عليهم السلام).

وبالجملة:

فإنّ رواية أبي طالب القمي وإنْ تمت سنداً إلاّ أنه لا يمكن

اعتمادها دليلاً على جلالة محمد بن سنان.[١]

وعليه فلا تصلح رواية أبي طالب القمي بنفسها كدليل على وثاقته وحسن حاله وعلو منزلة محمد بن سنان.

ثمّ انه حتى على تقدير تمامية الرواية سنداً ودلالة فمع ذلك لا يمكن لنا إغفال ما سيأتي من كلمات جمع -بل لعلّ اغلب- أعلام الرجال وأهل التراجم الذين صرحوا بضعف محمد بن سنان وعدم مقبولية روايته وعندئذٍ فهذه التصريحات من أهل الرجال والعارفين بأحوال الرواة الذين أجهدوا أنفسهم في البحث والتحقيق من جهة وكانوا على اطلاع على هذه الرواية وغيرها من جهة أخرى ومع ذلك انتهوا إلى ضعف محمد بن سنان وعدم مقبولية رواياته فكلماتهم هذه بمعية ما بنينا عليه من أن أقوال الرجاليين تمثّل قرينةً تحمل قيمةً احتمالية يمكن أنْ تدخل في عملية بناء الاطمئنان بحال الراوي توثيقاً وتضعيفاً كلّ ذلك يمنع من الاطمئنان بمؤدى الرواية ومقتضاها من

---

(١) انظر السيد محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال، الجزء الأول، صفحة: ٤١٦ وما بعدها.

وثاقة محمد بن سنان وحسن حاله في الحديث.

خصوصاً مع ما تقدّم من الإشارة إلى وجود ظروف كثيرة تقيّد كلام الأئمة (عليهم السلام) تحرر منها أهل الجرح والتعديل فكانت كلماتهم – أي أهل الجرح والتعديل– بمعزل عن هذه الضغوط والجهات التي يمكن أنْ تؤثر في دلالة الكلام كالتقية ونحوها.

وعليه: فهذا الوجه لإثبات وثاقة محمد بن سنان غير تامّ.

الوجه الرابع:

ما ذكره سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته) في مصباح المنهاج وغيره من أنه يكفي في توثيق الرجل ظهور حال ابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كامل الزيارات وقد أكثر فيه الرواية عنه.[1]

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لما تقدّم ذكره منا مفصلاً من أنَّ مجرد الوقوع في اسناد كامل الزيارة سواء في دائرة المشايخ المباشرين أو

---

(١) اُنظر السيد محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤. وكذلك اُنظر الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج، صفحة:١١٩.

الأعم منهم ومن غيرهم وسواء انتهت الروايات إلى المعصومين (عليهم السلام) أو إلى غيرهم فكلّ ذلك لا يكفي –بنفسه– للقول بوثاقة الراوي وإنْ كان الوقوع بنفسه يحمل قيمة احتمالية باتجاه الوثاقة لكنها دون الاطمئنان بالوثاقة بمراحل كثيرة، هذا أولاً.

وثانياً: أنه حتى على تقدير إيراث الوقوع في أسناد كامل الزيارات للوثاقة فهو معارض بكلمات أعلام الرجال الصريحة بالطعن في الرجل وعدم مقبولية مروياته –كما سيأتي استعراضها إنْ شاء الله تعالى–، فعندئذٍ لا يمكن الانتهاء إلى وثاقة الرجل من مجرد الوقوع في الأسناد هذه.

وثالثاً: هناك جملة كبيرة من الروايات الواردة التي تطعنُ في محمد بن سنان، وهذه الروايات كذلك تمنع من الانتهاء إلى القول بوثاقة محمد بن سنان.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

الوجه الخامس:

ما ذكره كذلك سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته) كذلك

وحاصله:

أنَّ الأصحاب قد أكثروا من الرواية عنه، فقد ذكر في تنقيح المقال في تمييزه سبعين رجلاً ومنهم من الأعاظم والأجلاء والاكابر والعدد الكثير منهم كأحمد بن محمد بن عيسى الذي أخرج البرقي عن قم بروايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل، والحسن بن محبوب صاحب كتاب المشيخة ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن والحسين ابنا سعيد والفضل بن شاذان وغيرهم ممن يضيق المقام بذكرهم إضافة إلى ذلك اشتهار رواياته وكثرتها في كتب الأصحاب على اختلاف طبقاتهم وفتواهم بمضامين كثير منها كما تعرّض لذلك الاردبيلي والمجلسي والوحيد وغيرهم، فإنّ التأمل في جميع ذلك يوجب الوثوق بالرجل والركون إلى رواياته.[1]

وفي جميع ما ذكره (دامت بركاته) نظر:

---

(١) اُنظر السيد محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤. انظر الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج، صفحة: ١٢٥ ـ ١٢٦.

أما كثرة الرواية عنه فلا تدلّ بوجه على وثاقة الراوي، ولو كان في من روى عنه الأجلاء والأعاظم والأكابر، فقد ثبتت رواية الأجلاء عن من لم يثبت وثاقته، بل كذلك عن من ثبت الخدش فيه.

وأما اشتهار رواياته وكثرتها في كتب الأصحاب فكذلك لا تدلّ على وثاقته، بل لعلّه من جهة خصوصية فيها كتعرضها إلى مسائل لم تتعرض لها الروايات الأخرى فتكون مطلوبة من هذه الجهة، وهذا شيء ووثاقة الرجل شيء آخر.

وبعبارة أخرى:

فرق بين رواية الثقة عن شخص ورواية من لا يروي إلاّ عن ثقة عن شخص، والأول لا يدلّ على الوثاقة بخلاف الثاني، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة.

وأما فتوى الأصحاب بمضمون كثير من روايات محمد بن سنان كما ذكر الأردبيلي والمجلسي والوحيد فالظاهر أنَّ منشأ ذلك أنّ الرجل شخصية جدلية قال بوثاقته جمع وقدح فيه جمع آخر، وتوقف جمع ثالث بحاله فمن الطبيعي أنّ الفريق الذي قال بوثاقته وحسن حاله

يعتمد على رواياته بل ويفتي على طبقها إذا لزم الأمر كما هو مقتضى الصناعة.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: عدم تمامية هذا الوجه أيضاً.

نعم، ذكر العلامة البهبهاني (قدس سره) في تعليقته قريب من هذا الوجه.[١] ويرد عليه عين ما اوردناه على سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته) فلاحظ.

الوجه السادس:

ما ذكره السيد بحر العلوم (قدس سره) في رجاله وحاصله:

وظني أنَّ الرجل قد أصابته آفة الشهرة فمعض[٢] عليه بعض من عانده وعاداه بالأسباب القادحة من الغلو والكذب ونحوها، حتى شاع ذلك بين الناس واشتهر ولم يستطع الاعاظم الذين رووا عنه كالفضل بن شاذان وأيوب بن نوح وغيرهما دفع ذلك عنه فحاولوا بما قالوا رفع الشنعة عن أنفسهم كما يشهد به صدور هذه الكلمات

---

(١) انظر تعليقة الوحيد البهبهاني، صفحة: ٢٩٧.

(٢) انظر إلى معنى معض أي غضب

المتدافعة عنهم، ثمّ سرى ذلك من المتأخرين والذين هم أئمة الفن مثل الكشي والنجاشي والمفيد وابن شهر آشوب والسيدين الجليلين ابني طاووس والعلامة وابن داود فضعّفه طائفة ووثّقه أخرى واضطرب آخرون.[1]

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً

بل لا شاهد عليه يدعمه، بل القرائن الكثيرة على خلافه وهذا الكلام مجرد احتمال من السيد (قدس سره) لا شاهد عليه، فإنه يبعد جداً أنْ يتأثر أئمة الفن كالكشي والنجاشي وأضرابهم بالشائعات وهم أئمة فن علم الرجال والتراجم، ولهم قدم السبق والتحقيق فيه وأصحاب منهج علمي واضح وبالتالي فلو صح هذا الكلام لسرى الشك في كل ما نقلوه إلينا من توثيقات وتضعيفات وهو كما تراه.

الوجه السابع:

أنه يمكن الانتهاء إلى وثاقة محمد بن سنان بمعية رواية صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير عنه، وهؤلاء ممن ثبت أنهم لا يروون ولا

(١) أُنظر رجال السيد بحر العلوم، الجزء الثالث، صفحة: ٢٧٧.

يرسلون إلا عن ثقة، وقد وردت روايتهما عن محمد بن سنان في موارد:

الأول: في ما رواه صاحب الوسائل (قدس سره) عن الشيخ الصدوق (قدس سره) في العلل بإسناده عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن سنان.[١]

الثاني: ما رواه الشيخ الطوسي (قدس سره) بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور وقد أورد صاحب الوسائل مثله.[٢]

الثالث: ما رواه البرقي في المحاسن عن أبيه عن حماد بن عيسى عن يعقوب بن شعيب عن أبي بصير قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) .... وساق الحديث ثم قال: وعن أبيه

(١) أُنظر العاملي، وسائل الشيعة، الجزء الثاني، صفحة: ٩٠٩، الطبعة الإسلامية.

(٢) أُنظر تهذيب الأحكام، الجزء السابع، صفحة: ١٢٩، والوسائل، الجزء الثالث عشر، صفحة: ٢٧٩، الطبعة الإسلامية.

عن صفوان بن يحيى وعبد الله بن المغيرة عن محمد بن سنان مثله، وعن الوشاء عن محمد بن سنان مثله.

وأورد هذا الحديث عنه صاحب الوسائل (قدس سره) في وسائله.[١]

ولكن يمكن الاعتراض على ثبوت هذه الأسانيد بالقول:

أنه لم يثبت شيء من الأسانيد المذكورة:

أما السند الأول:

فلأنَّ ما هو المذكور في الوسائل لا يطابق ما في المطبوعة القمية من كتاب العلّل، فإنّ فيها[٢] هكذا:

محمد بن أبي عمير ومحمد بن سنان– أي بالعطف ب(الواو) دون (عن)–، وهذا هو الصحيح فإنَّ يعقوب بن يزيد يروي عن محمد بن سنان كما يروي عن محمد بن أبي عمير، بل قد روى يعقوب بن يزيد هذه الرواية بعينها عن محمد بن سنان بلا واسطة كما أوردها ابن

---

(١) اُنظر المحاسن، صفحة: ٤٢٧، الوسائل، الجزء ١٦، صفحة: ٤٩٣ الطبعة الإسلامية.

(٢) اُنظر علل الشرائع، الجزء الأول، صفحة: ٧٣.

قولويه،[1] ورواه الصدوق أيضاً،[2] كذلك مع اختلاف في اللفظ.

وأما السند الثاني فقد شكَكَ السيد البروجردي (قدس سره) في صحته قائلاً[3]:

رواية صفوان عن محمد بن سنان لا تخلو عن بعدٍ، ويحتمل أنْ يكون صوابه صفوان ومحمد بن سنان.

أقول: تحريف (الواو) ب(عن) وعكسه شائع في التهذيب كما نبّه عليه المحقق صاحب المعالم في كتابه منتقى الجمان، فلا اطمئنان برواية صفوان عن محمد بن سنان في هذا المورد.

وأما السند الثالث:

فمن المؤكد وقوع التحريف فيه بنظير ما تقدّم، وأنّ الصحيح هكذا:

(وعن أبيه عن صفوان وعبد الله بن المغيرة ومحمد بن سنان

---

(١) أُنظر كامل الزيارات، صفحة: ٦٥.

(٢) أُنظر علل الشرائع، الجزء الأول، صفحة: ٧٣.

(٣) أُنظر ترتيب أسانيد الترتيب، الجزء الثاني، صفحة: ١٠٣.

مثله)، أي يعقوب بن شعيب عن أبي بصير، وقد ثبتت رواية البرقي عن كل من الثلاثة –أي صفوان ومحمد بن سنان وعبد الله بن المغيرة، كما ثبتت رواية هؤلاء الثلاثة عن يعقوب بن شعيب، ولم تثبت رواية عبد الله بن المغيرة ولا صفوان عن محمد بن سنان، فالقاعدة تقتضي ما ذكر من التصحيف.

فالنتيجة: أنه لا يمكن إثبات رواية صفوان أو محمد بن أبي عمير عن محمد بن سنان.[1]

وبناءً عليه: فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثامن:

ويرتكز هذا الوجه على أنَّ الرجل من أخص خواص الأئمة (عليهم السلام) ومستودع اسرارهم بل اختصه الأئمة (عليهم السلام) بأسرار لم يحدثوا بها غيره.

وحدّد البعض منهم –كإبن شهر آشوب– أن محمد بن سنان هو

(١) أُنظر السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول، صفحة: ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

باب الإمام الصادق (عليه السلام)،[1] وعليه فالرجل ثقة عظيم المنزلة.

ولكن هذا الوجه غير تام أساساً والوجه في ذلك:

ما تقدّمت منا الإشارة إليه مفصلاً في أول البحث من أنَّ محمد بن سنان لم يروي عن الإمام الصادق (عليه السلام)، واستظهرنا أنَّ كلّما ترد عبارة (ابن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام)) في الاسانيد فتحمل على (عبد الله بن سنان) دون (محمد بن سنان)، هذا أولاً.

وثانياً: أنه يستبعد أنْ يكون محمد بن سنان مستودع اسرار الأئمة (عليهم السلام) وهناك الكثير ممن هم أعلى منزلة وأدق فهماً وعلماً منه، فهناك زرارة ومحمد بن مسلم وهناك مشايخ الثقات كابن أبي عمير وصفوان والبزنطي وهناك أصحاب الإجماع الذين يقتربون من العشرين راوياً فكيف يختص محمد بن سنان بمنزلة خاصة دون هؤلاء الأعلام الذين كانوا أعلى درجة منه بلا شبهة؟!

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

(١) انُظر ابن شهر آشوب: مناقب آل أبي طالب، الجزء الثالث: صفحة: ٤٠٠.

الوجه التاسع:

ما يظهر من كلمات غير واحد من الاعتماد على ما ذكره الشيخ المفيد (قدس سره) بحق محمد بن سنان في الإرشاد من عدّه من خاصة مولانا الإمام الكاظم (عليه السلام) وثقاته وأهلُ الورع والعلم والفضل من شيعته.(١)

والجواب عن هذا الوجه واضح جداً وهو:

أنَّ هذا تقييم الشيخ المفيد لحال محمد بن سنان في هذا الكتاب، ولكن يعارضه أقوال أعلام الرجال كالنجاشي والكشي والفضل والشيخ الطوسي وغيرهم -كما سيأتي التعرض له -، وعندئذٍ فلا مجال لتقديم كلمات الشيخ المفيد على كلمات هؤلاء الأعلام، هذا أولاً.

وثانياً: أنَّ هناك جملة من الروايات التي تقدح بحاله وهي مانعة عن القول بوثاقة الرجل.

بل أكثر من ذلك:

فإنّ الشيخ المفيد (قدس سره) ذكر في رسالته في كمال شهر رمضان

(١) أُنظر الشيخ المفيد: الإرشاد: الجزء الثاني، صفحة: ٢٤٨.

المبارك ونقصانه –بعد نقل رواية دالة على أنه لا ينقص –قال:

وهذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه في طريقه محمد بن سنان وهو مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته، ومن كان هذا سبيله لا يعتمد عليه في الدين.(١)

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقطٌ عن الاعتبار.

الوجه العاشر:

ما ذكره الكلباسي (قدس سره) في رسائله الرجالية وحاصله:

أنَّ ثلة من الأواخر –بعد الإغماض عن ثلة من الأوائل– بنوا على صحة حديث محمد بن سنان مع الاطلاع على الكلمات القادحة، وهذا يوجب الظن باعتبار حاله وحسن حالته.(٢)

ولكنّ هذا الوجه واضح الضعف وذلك:

لأنه بعد التحقيق –وكما سيأتي بيانه– اتضح أنَّ عمدة الأدلة التي استند عليها القائلون بوثاقة محمد بن سنان هؤلاء من الأوائل أو

(١) أُنظر جوابات أهل الموصل: صفحة: ٢٠.

(٢) أُنظر الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثالث، صفحة: ٦٤٤.

الأواخر غير تامّة، ولا تصلح أنْ تكون مستنداً للقول بوثاقة الرجل.

مضافاً إلى معارضتها بوجوه أخرى أقوى منها، تامة الدلالة على ضعف الرجل في الحديث وغلوه.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقط من الأساس.

الوجه الحادي عشر:

كذلك ما ذكره الكلباسي (قدس سره) في رسائله الرجالية وحاصله:

أنه قد اجتمع في محمد بن سنان من الأسباب المقتضية للاعتبار حيث إنّه كان يتشرف بلقاء أربعة من الأئمة (عليهم السلام)، والظاهر اختصاصه بمولانا الرضا (عليه السلام)، وقد تكثّرت رواياته في الفروع بل الأصول وكثُرت روايات الثقات عنه ورواياته موافقة لروايات غيره من الأجلاء وهي سالمة عما غمُر عليه من الغلو.[1]

وفي جميع ما ذكره (قدس سره) نظرٌ:

أما أنه تشرف بلقاء أربعة من الأئمة (عليهم السلام) فهذا ليس وجهاً للقول بوثاقته، فقد تشرف بلقاء الأئمة (عليهم السلام) الثقات والضعفاء

(١) أنُظر الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثالثة: صفحة: ٦٤٤.

وأهل الغلو والزنادقة وغيرهم من باقي الملل والنحل والأديان، وبالتالي فلا دلالة في نفس اللقاء بهم (عليهم السلام) عن الوثاقة بوجه.

وكذلك لا ملازمة بين كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) والوثاقة، فلا تدلّ كثرة الرواية بنفسها على الوثاقة، وقد تقدّم بيان ذلك.

وأما أنَّ رواياته سالمة عما غُمز عليه من الغلو فهذا غير تامّ، بل هناك قرائن على خلافه يظهر من بعض كلماته الغلو حيث ورد خطابه للإمام (عليه السلام):"بأنك على كل شيء قدير" –كما ستأتي الإشارة إليه– وهذا يعكس روح الغلو الموجودة في الرجل، مضافاً إلى كلمات أعلام الرجال في إثبات انه من الغلاة.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

الوجه الثاني عشر:

أنه قد عُنون في العيون باباً في ذكر ما كتبه الرضا (عليه السلام) إلى محمد بن سنان في جواب مسائله في العلل.[1]

---

(١) أُنظر عيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الثاني: صفحة: ٨٨، باب: ٣٣، باب ما كتبه الرضا (عليه السلام) إلى محمد بن سنان.

والعلّل تتجاوز على الخمسين، حيث أنه لو كان محمد بن سنان من الكذّابين المشهورين أو كان حاله ظاهر السوء لما جرى مولانا الرضا (عليه السلام) على المماشاة معه، ولما تحمّل طول الجواب عن سؤالاته الكثيرة بلا شبهة، ولما عنون في العيون ما عنون فيما ذكر، فبما ذكر ينكشف كون محمد بن سنان من خواص مولانا الرضا (عليه السلام)، بل من صاحب اسراره، بل نفس السؤال عن العلل المسؤول عنها تكشف عن حال محمد بن سنان وعمق نظره ومواظبته على التأمل في الأمور الشرعية.[1]

ولكنّ هذا الوجه على ضعف محمد بن سنان أدلّ بتقريب:

أنَّ الراوي لهذه العلل عن الإمام (عليه السلام) في جميع الطرق –وهي ثلاثة– هو محمد بن سنان.

أما الطريق الأول فكان:

حدثنا محمد بن ماجيلويه (رحمه الله) عن عمّه محمد بن أبي القاسم عن محمد بن علي الكوفي عن محمد بن سنان.

(١) أُنظر الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثالث، صفحة: ٦٤٤.

وأما الطريق الثاني:

حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقّاق ومحمد بن أحمد السناني وعلي بن عبد الله الورّاق والحسين بن إبراهيم بن احمد بن هشام المكُاتب (رضي الله عنهم) قالوا: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن محمد بن إسماعيل عن علي بن العباس قال: حدثنا القاسم ابن الربيع الصحّاف عن محمد بن سنان.

والطريق الثالث:

حدثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة وأبو جعفر محمد بن موسى البرقي بالري (رحمهم الله) قالوا: حدّثنا محمد بن علي بن ماجيلويه عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن محمد بن سنان أنَّ علي بن موسى الرضا (عليه السلام) كتب إليه في جواب مسائله علّة غسل الجنابة ....إلى آخره.[1]

---

(١) انظر الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، الجزء الثاني: صفحة: ٣٦٠ ـ ٣٦١، الباب ٣٣، باب في ذكر ما كتب به الرضا (عليه السلام) إلى محمد بن سنان في جواب مسائله في العلل.

وبمعية ما ذكره ابن الغضائري في كون محمد بن سنان ممن يضع الحديث فيرد احتمال وضعه في هذا المورد كذلك، هذا أولاً.

وثانياً: بعد التتبع والتدقيق في مضامين هذه العلل وأجوبتها –كما سيأتي بيانه بصورة أكبر– ظهر أنَّ جملة منها ضعيفة جداً لا ترقى إلى قول المعصوم (عليه السلام)، بل أنها لنتاج قول الفقهاء والمتكلمين أقرب وهذا يثير علامة استفهام كبيرة حول الوثوق بصدورها عن الإمام (عليه السلام).

وثالثاً: أنَّ هناك الكثير من الوجوه –كما ستأتي– والروايات وكلمات الأعلام الرجال تمنعُ عن كون محمد بن سنان من خواص الإمام الرضا (عليه السلام)، بل في بعضها –كما ستأتي– المنع من القول بملاقاته للإمام (عليه السلام) باعترافه بنفسه، وأنَّ كلّ ما رواه إنما كان وجده في الكتب المكتوبة ولم يسمع من الإمام (عليه السلام).

وبعد كلّ هذا فهذا الوجه على ضعف محمد بن سنان من الواضح أنه صار أدلّ.

الوجه الثالث عشر:

ما أشار إليه السيد بحر العلوم (قدس سره) في رجاله، وحاصله:

أنه يعُلم بالتتبع أنَّ محمد بن سنان كانَ وكيلاً لأربعة من الأئمة (عليهم السلام)، والوكالة لهم (عليهم السلام) تقتضي حسن حاله، بل وثاقته.[1]

وللمناقشة في هذا الوجه مجال:

أما أولاً: فإنَّ الوكالة بنفسها لا تقتضي الوثاقة في الحديث إلاّ في صور خاصة منها عادة ما تكون مرتبطة بوكالته عنهم في أمور تستبطن الوثاقة في الحديث كالتبليغ والحكاية عنهم (عليهم السلام) في الحلال والحرام والعقائد ونحوها، دون غيرها من اقسام الوكالة، كالوكالة في الأمور المالية أو الإجتماعية أو الخدمية على الاهل والعيال أو الإدارية ونحو ذلك.

وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في باب دلالة الوكالة على الوثاقة فراجع.

وثانياً: أنه لم يقُمْ السيد بحر العلوم (قدس سره) دليلاً على أنَّ محمد بن

---

(١) اُنظر رجال السيد بحر العلوم: الجزء الثالث: صفحة: ٢٦٥.

سنان كان من وكلائهم (عليهم السلام).

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامّ.

فالمتحُصل من جميع ما تقدّم:

أنه لم يثبت وجه من الوجوه التي قيلت في مقام إثبات وثاقة محمد بن سنان.

ثم أنه يقع الكلام في الوجوه التي قيلت لإثبات ضعف الرجل وهي:

الوجه الأول:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال عن العياشي حيث قال:

محمد بن مسعود قال: حدثني علي بن محمد القمي قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى القمي قال: بعث إليّ أبو جعفر (عليه السلام) غلامه ومعه كتابه، فأمرني أن أسير إليه، فأتيته فهو بالمدينة نازلٌ في دار بزيع، فدخلتُ عليه فسلمت عليه فذكر في صفوان ومحمد بن سنان وغيرهما مما قد سمعه غير واحد، فقلت في نفسي استعطفه على زكريا ابن آدم لعلّه أنْ يسلم مما قال في هؤلاء.

ثمّ رجعت إلى نفسي فقلت: من أنا أن أتعرض في هذا وفي شبهه، مولاي هو اعلم بما يصنع فقال لي: يا أبا علي ليس على مثل أبي يحيى،[١] يُعجّل، وقد كان من خدمته لأبي (عليه السلام) ومنزلته عنده وعندي من بعده غير اني احتجت المال الذي، عنده فقلت: جعلت فداك هو باعث إليك بالمالِ، وقال لي: إن وصلت إليه فاعلمه أنَّ الذي منعني من بعث المال اختلاف ميمون ومسافر، فقال: احمل كتابي إليه وأُمره أنْ يبعث إليّ بالمال فحملت كتابه إلى زكريا فوجّه إليه بالمال، فقال لي أبو جعفر (عليه السلام) ابتداءً منه: ذهبت الشبهة من لأبي ولد غيري، فقلت صدقت جعلت فداك.[٢]

والرواية ظاهرة –بل واضحة– في القدح بمحمد بن سنان، ولكن الظاهر أنها مخدوشة سنداً من جهة علي بن محمد القمي، فإنه وإن كان هو علي بن محمد بن فيروزان القمي الذي قال عنه الشيخ

---

(١) انظر أبي يحيى، وهي كنية زكريا بن آدم كما أن أبا علي كنية احمد بن محمد.

(٢) انُظر الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ٢٩٢ ـ ٢٩٣، تحقيق الشيخ محمد الماجدي.

الطوسي (قدس سره) في رجاله أنه كثير الرواية.(١) وقال بحقه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجال الحديث أنه يظهر من سؤال حمدويه إياه عن مالك بن أعين الجهني أنَّ قوله كانَ معتمداً عليه عنده، وأنه كان عالماً بأحوال الرجال.(٢)

ولكن الانتهاء من خلال هذا إلى وثاقة الرجل واعتبار مروياته بعيد.

الوجه الثاني:

ما ذكره الفضل بن شاذان بحق محمد بن سنان، وهي ثلاث نصوص:

النص الأول:

وهو الذي ذكره الكشي في موضع من ترجمته لمحمد بن سنان حيث قال: قال محمد بن مسعود قال: عبد الله بن حمدويه سمعت الفضل بن شاذان يقول: لا استحلُ أنْ أروي أحاديث محمد بن

(١) أُنظر رجال الطوسي، صفحة: ٤٢٩.

(٢) أُنظر السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٢، صفحة: ١٧٣.

سنان.[1]

والرواية وإنْ كانت تامّة دلالة ومقتضاها التحرز عن رواية ومرويات محمد بن سنان، ولكنها مخدوشة سنداً لمكان عبد الله بن حمدويه.

النص الثاني:

كذلك رواه الكشي من القول بأنه:

وذكر الفضل في بعض كتبه أنه: من الكاذبين أو (الكذّابين) المشهورين ابن سنان وليس بعبد الله.[2]

ودلالته في القدح بمحمد بن سنان واضحة ولكنها مخدوشة سنداً لعين ما تقدم في الرواية الأولى، وهو ورود عبد الله بن حمدويه الذي لم يثبت له توثيق في كتب الرجال.

نعم، لابدّ من حمل التعبير بكونه مبني على المبالغة أو على أنه وصف لحال الرجل في نهاية حياته؛ وذلك لانَّ جملة من الثقات

---

(١) اُنظر الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٦.

(٢) اُنظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٦.

والأعلام رووا عنه، وهذا يصعب مع ثبوت كونه من الكذّابين المشهورين كما هو واضح. وعلى كل حال فالضعف السندي كافٍ لإسقاط الرواية عن الاعتبار.

النص الثالث:

كذلك رواه الكشي في ترجمة أبي سمينة حيث روى في حقه كلاماً عن علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري عن الفضل بن شاذان ثم قال:

وذكر الفضل في بعض كتبه الكذّابون المشهورون، أبو طالب ويونس بن ظبيان ويزيد الصائغ ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم.[1]

والرواية وإنْ خدش فيها البعض من جهة علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري (أو النيسابوري)، ولكن الرجل معتبر الحديث بناءً على ما بنينا عليه– كما تقدّم–.

وأما من ناحية الدلالة:

فيمكن الاعتراض عليها بالقول:

---

(١) أُنظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني: صفحة: ٨٢٣.

بأنه كيف يمكن القول بكون محمد بن سنان من الكذّابين المشهورين وهو في مصاف أبي سمينة وابن ظبيان وأضرابهم ممن اشتهر كذبهم فهذا بعيد جداً، والظاهر أنه لابدّ من حمل كلمات الفضل في المقام على ضرب من المبالغة في التعبير واستخدام الألفاظ، وعلى كل حال فالرواية بعد اعتبارها سنداً واضحة الدلالة في القدح بمحمد بن سنان.

الوجه الثالث:

كلمات أيوب بن نوح بحق محمد بن سنان وهما نصان:

النص الأول:

ما حكاه الكشي قائلاً:

قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيوب بن نوح وقال: لا استحل أنْ أروي أحاديث محمد بن سنان.[1]

النص الثاني:

ما حكاه الكشي أيضاً قائلاً:

---

(١) أُنظر الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٦٨٧.

ذكر حمدويه بن نصير أنَّ أيوب بن نوح دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إنّ شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروي أنا عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته كلمّا حدّثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية،[١] وإنما وجدته.[٢]

في الحقيقة كلمات أيوب بن نوح بحق محمد بن سنان تستدعي التوقف عندها طويلاً لعدة أسباب:

السبب الأول: أنَّ الرجل من القريبين زماناً من محمد بن سنان، وتقييمه للموقف وكلماته في المقام ذات أهمية خاصة جداً، خصوصاً أنَّ علم الرجال يعتمد كثيراً على المشاهدة والقرب الزماني.

السبب الثاني: أنَّ كلمات الرجل كَشفت عن جهة مهمة في أحاديث محمد بن سنان وهي أنه قد تلقى رواياته على سبيل الوجادة، فلذلك لم يستحل أيوب بن نوح أنْ يرويها عنه.

ونعتقدُ أنَّ ثبوت هذه الجهة في أحاديثه تمثل المفتاح الأساسي في

---

(١) أُنظر هكذا ورد في المصدر، ويحتمل أن تكون لفظ رواية مصحفة عن قراءة.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٥.

حل إشكالية حال الرجل والاختلاف في وثاقته وضعفه؛ لأنها ستعطي مؤشراً واضحاً على حاله ومعطى مهم في منهجه وطريقته – كما سيأتي بيانه–.

وبناءً على ذلك:

فنجد أنه من المهم جداً أنْ نفصل الحديث في المقام.

فقد نوقش في كون ما ذُكر موجباً للقدح في محمد بن سنان من جهات:

الجهة الأولى:

أنَّ اعتماد الوجادة في نقل الروايات مما اُختلف في جوازه وعدمه الأعلام، والعديد من العلماء قد أجازوه، فهو لا يوجب قدحاً في الراوي، بل ولا قدحاً في اعتبار مروياته إذا كان ما رواه من الكتب المعروفة ونحوها مما يُعلم صحة انتسابها إلى أصحابها.

الجهة الثانية:

أنه لا يحُتمل أنْ تكون جميع مرويات ابن سنان بالوجادة، فإنه كان من أصحاب ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام) ولديه روايات كثيرة عنهم،

وكذلك لقي الكثيرين من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) فكيف لا يكون قسماً من رواياته بالقراءة أو سماعاً أو مناولة ونحوها.

فما حكاه ابن نوح كلام غير قابل للتصديق، ولعلّه قصد دفتراً معيناً من أحاديثه.

الجهة الثالثة:

أنَّ هذا الكلام ليس قابلاً للتصديق من جهة أخرى وهي:

أنه كيف اختص أيوب بن نوح بالاطلاع على أنَّ روايات محمد بن سنان إنما كانت بالوجادة ولم يطلع على ذلك سائر الأجلة الآخرين الذين رووا عنه، مع أنَّ أيوب بن نوح بنفسه قد روى عنه كما نجده في موارد في جوامع الحديث،[1] فإذا كانت جميع رواياته بالوجادة فكيف سوّغ لنفسه أن يروي عنه ولو البعض منها؟!

ويمكن الجواب عما ذُكر في الجهة الأولى:

(١) اُنظر: الكافي: الجزء الخامس: صفحة: ٣٤٣، والخصال الجزء الأول: صفحة: ٢٦، وكمال الدين وتمام النعمة: الجزء الثاني: صفحة: ٣٣٣، وتهذيب الأحكام: الجزء الأول: صفحة: ٣١٣.

بأنّ من روى عنهم محمد بن سنان كتبهم وأحاديثهم هم في الغالب من الطبقة الخامسة -أي كانوا من أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) الذين أصبحوا من بعده أصحاباً لولده الكاظم (عليه السلام) -، والمذكور في المصادر أنَّ كتب هؤلاء وأحاديثهم كانت مُعرّضة للدس والتحريف والتزوير من قبل الوضّاعين والكذّابين وفي مقدمتهم الغلاة فقد روى الكشي[1] بإسناده عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن أنَّ بعض أصحابنا سأله عن يونس وأنا حاضر فقال:

يا أبا محمد ما أشدك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلاّ ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإنَّ المغيرة بن سعيد (لعنه الله) دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يُحدّث بها أبي..... إلى أن قال: قال يونس: وافيت الطرق فوجدت بها قطعة من

---

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني، صفحة: ٤٨٩ ـ ٤٩٠.

أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) ووجدت أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعدي على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فأنكر منها أحاديث كثيرة أنْ تكون من أحاديث أبي عبد الله (عليه السلام) وقال لي:

إنَّ أبا الخطاب كذَبَ على أبي عبد الله (عليه السلام)، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبا الخطاب يدّسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).

ورواه الكشي أيضاً:[1]عن يونس عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

كانَ المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المنتشرون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، وكان يدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أنْ يبثوها في الشيعة فكلما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك ما دّسه المغيرة بن سعيد في كتبهم.

---

(١) انُظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٩١.

هذا بعض ما يرسم لنا صورةً للأوضاع في العصر الذي تلقى فيه محمد بن سنان الحديث.

وبذلك يظهر:

أنَّ اعتماده في رواية الأحاديث على الوجادة[1] كان خطأً فاحشاً في ذلك العصر لشيوع الدسّ والتزوير في كتب الأصحاب، فلم يكن تجوز رواياتها على سبيل الوجادة، بل كان لابدّ من القراءة أو السماع أو المناولة ونحو ذلك تحذراً مما دسّ أو زوّر ولكن محمد بن سنان ارتكب ذلك الخطأ الفاحش، بل لعله كان خطيئةً صدرت منه مع سبق الالتفات وقد اعترف بها في آخر حياته.

وبذلك يعُرف:

أنَّ ما صنعه يضرّ باعتبار رواياته ولا أثر لاعترافه المتأخر حتى لو كان في سياق الندم والتوبة عّما صنع، فإنّ العبرة بوثاقة الراوي حينما يحُدّث، وأما إذا كان مدلساً عند ذاك ثم تاب ورجع فلا تمنح توبته

(١) انظر في رجال ابن داود، صفحة: ٥٠٥. انه روى عنه انه قال عند موته: (لا ترووا عني مما حدثّت شيئاً فإنما هي كتب اشتريتها من السوق).

الاعتبار لرواياته السابقة التي دلّس فيها.

هذا فيما يتعلق بالجواب عمّا ذكر في الجهة الأولى.

ويمكن الجواب عما ذكر في الجهة الثانية:

بأنّ مقصود ابن سنان بـ (ما حدثتكم به) هو خصوص ما رواه عن الرجال إذ هي التي تتأتى فيه الرواية بالوجادة وأما ما رواه عن الأئمة (عليهم السلام) –وما بأيدينا منه عدد قليل من الروايات لا تبلغ العشرات– فهو خارج عن مورد اعترافه، وأما القول بأنه لَقي الكثير من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) فكيف تكون رواياته عنهم على سبيل الوجادة فيمكن الخدش فيه بأنه لا سبيل إلى الاطمئنان بأنه لقي الكثيرين من أصحابه (عليه السلام) إذ لا دليل عليه إلاّ روايته عنهم، فإذا كانت على سبيل الوجادة بحسب اعترافه فكيف يمكن التأكد من لقائه الكثيرين منهم، فلعله غش زملائه وتلامذته عندما ادعى أنه يروي كتب أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) عنهم، وهو في الواقع قد وجدها في السوق أو عند بعضهم فأخذها ورواها من دون أن يلتقي بمؤلفيها.

ويبدو أنَّ الرجلَ لم يكن همه أحاديث الحلال والحرام ليصرف وقته في تلقيها بالسماع أو القراءة أو نحوها، بل كان همّه غيرها من الغرائب ولذلك روي عنه في بعض الأخبار،[1] أنه كان يقول (من يريد المعُضلات فإلي، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ) –يعني صفوان بن يحيى–.

وقد غُرم به جمع من الغلاة وممن ينحو نحوهم منهم:

١ – القاسم بن ربيع الصحاف.

٢ –وأحمد بن هلال العبرتائي.

٣–وبكر بن صالح.

٤ –والحسن بن علي بن أبي عثمان.

٥ –وصالح بن أبي حماد.

٦ –وعبد الرحمن بن حماد.

٧–ومحمد بن الجمهور.

٨–ومحمد بن علي الصيرفي (أبي سمينة).

---

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٦.

٩ –ومحمد بن الحسن بن شمون.

١٠ –ومحمد بن عبد الله بن مهران.

وغيرهم من الضعفاء وأهل الغلو والارتفاع المسُمين ب (الطيّارة).

ويمكن الجواب عما ذكر في الجهة الثالثة:

بأنَّ الذين أكثروا الرواية عن محمد بن سنان على قسمين:

قسم من الأجلاء: كأحمد بن محمد بن عيسى والحسين بن سعيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ولا يبعد أنْ يكون اعتماد هؤلاء في الرواية عنه على ما ورد في مدحه عن الإمام أبي جعفر الجواد (عليه السلام) ولم يكن قد بلغهم اعترافهم المتأخر بما صنعه في كيفية نقل الأحاديث، أو أنه قد بلغهم ذلك ولكنهم برروه بنحو ما برره بعض المتأخرين مما مّر آنفاً.

وقسم: هو أما ضعيف في نفسه، وإما أنه مما لا يتورع عن النقل عن الضعفاء واعتماد المراسيل، ولا يهمه كون الرواية مروية على سبيل الوجادة ومن هؤلاء:

١ –محمد بن خالد البرقي.

٢ –ومحمد بن علي الصيرفي الكوفي.

٣–والحسين بن الحسين اللؤلؤي.

وأما الآخرون الذين رووا عن محمد بن سنان ك:

١ –يونس بن عبد الرحمن.

٢ –وأيوب بن نوح.

٣–والفضل بن شاذان.

٤ –وابن أبي نجران. وأضرابهم

فروايات كلّ منهم لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة فيما يوجد بأيدينا من المصادر، ولعلّهم نقلوا تلك الروايات في كتبهم قبل أنْ يبلغهم اعترافه بما صنع قبيل وفاته، وقد فاتهم انتزاعها من مؤلفاتهم لاحقاً لانتشارها أو لنحو ذلك.

فالمتحصل مما تقدم:

أنَّ الخدش في اعتبار روايات محمد بن سنان استناداً إلى ما ذكره

ابن أيوب تامّ بمقتضى الصناعة.[1]

نعم، بعد التتبع وجدنا أن جمع تعرض لهذا الوجه منهم سيدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت افاداته)،[2] وكذلك الكلّباسي في رسائله الرجالية،[3] وكذلك أشار إلى جزء من هذا الوجه الشهيد (قدس سره) في الدراية،[4] وغيره.[5]

وكانت أجوبتهم عموماً متحدة في الإطار العام وتريد القول بأنَّ هذا التصرف من محمد بن سنان إنما هو تعبير عن كمال الاحتياط،

---

(١) اُنظر السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: صفحة: ٤٣٣ ـ ٤٣٧.

(٢) اُنظر السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤.

(٣) اُنظر أبي المعالي الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثالث: صفحة: ٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٤) اُنظر الشهيد: الدراية: صفحة: ١٠٩.

(٥) اُنظر وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: صفحة: ١٣٠، ومقياس الهداية: الجزء الثالث: صفحة: ١٦٨.

واشكلوا على الدلالة بإشكالات بعد التدقيق لم تخرج عن الإشكالات الثلاثة التي استعرضناها في المقام.

وعليه فتكون الأجوبة المتقدمة صالحة للإجابة عما ذكره هؤلاء الأعلام في المقام، وبالتالي فلا حاجة إلى سرد كلماتهم والرد عليها، بل فيما تقدّم الكفاية.

الوجه الرابع:

ما ذكره ابن عقدة بحق محمد بن سنان كما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي حيث قال في ترجمة محمد بن سنان ما نصّه:

وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد أنه روى عن الرضا (عليه السلام) قال: وله مسائل عنه معروفة وهو رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفت إلى ما تفرّد به، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أو النيشابوري قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أحلّ لكم أنْ ترووا أحاديث محمد بن سنان إلى آخره.[1]

---

(١) انظر النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة، صفحة: ٣٢٨، رقم: ٨٨٨.

وقد وقع الخلاف بين الأصحاب في أن ما ورد من القدح في محمد بن سنان –وهو القول: رجل ضعيف جداً لا يلتفت إلى ما تفرّد به– هل هو من كلام ابن عقدة أو من كلام النجاشي؟

وفي الحقيقة أنه بناءً على كونه لإبن عقدة فيكون الرجل ممن ضعّف محمد بن سنان مضافاً إلى الأعلام الآخرين، وأما بناءً على كونه للنجاشي فلا يكون ابن عقدة في عداد المضعّفين لمحمد بن سنان.

والأقرب صدور الكلام من ابن عقدة وإن اُحتمل كونه للنجاشي والاعتراض: على اقربية صدوره من قبل ابن عقدة بكون الرجل ممن شاع النقل عنه في دائرة توثيقات الرواة دون التضعيفات.

مردود: بأنه كما ورد للرجل توثيقات كذلك وردت له تضعيفات –وإن كانت بنسبة أقل من التوثيقات– في غير مورد.[1]، بل لا حاجة

---

(١) انظر ما حكى العلامة الحلي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال، انظر العلامة الحلي، الخلاصة، صفحة: ٣٤٢. حيث حكى الطعن في داود ابن عطا المدني عن بعضهم، وكذلك حكى ابن الغضائري عن ابن عقدة أنه قال في الحضين بن المخارق أنه كان يضعُ الحديث.

إلى إثبات ورود القدح عنه لحمل القدح في المقام على صدوره من ابن عقدة؛ لأنه لم يصدر التزام من أهل الرجال –ومنهم ابن عقدة– بأنهم لا يقدحون ويقتصرون على التوثيق أو العكس.

وعليه فالأقرب كون التضعيف من ابن عقدة.

نعم، اعترض سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت بركاته) على كلام ابن عقدة في المقام –بعد أنْ حمله على صدوره عنه–أنه لا مجال للاعتماد على تضعيف ابن عقدة فيما نقله عنه النجاشي في كلامه؛ لأنه زيدي لم يتجلى له من مقام الأئمة المتأخرين (عليهم السلام) ما يناسب روايات ابن سنان الذي رماه الخاصة بالغلو لأجلها، فمن القريب جداً أنْ يكون تضعيفه له لأجل ذلك لا لعثوره على وضعه للحديث بنحو ينافي الوثوق به ليصحّ الاعتماد على شهادته أو اجتهاده.[1]

ولكنّ هذا الكلام من سيدنا الأستاذ (دامت بركاته) غير تامّ بحق ابن عقدة فإنَّ المتتبع لسيرة الرجل يعرف أنه –وإن كان زيدياً

(١) انظر السيد محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤.

جاروديا– ولكنه كان ذو منزلة عظيمة عند أصحابنا خصوصاً في علم الرجال والرواة الناقلين، فقد كان بصيراً بهذا العلم، عالماً بأحوال الرواة، ثقة في نفسه، حافظ بل عظيم الحفظ، مشهور من هذه الناحية حتى وصل الأمر بوصفه من قبل الشيخ الطوسي (ﻗﺪﺱ ﺳﺮﻩ) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بأنه أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أنْ يذكر.(١)

وعضّد مقالته هذه النعماني بالقول:

هذا الرجل ممن لا يطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين.(٢)

وقد تقدّمت الإشارة إلى أنَّ كتب ابن عقدة في الرجال كانت محل اهتمام أعلام الشيعة، بل أنها قد وصلت إلى السادة من آل طاووس (قدست أسرارهم) (في القرن السابع) حيث نقلَ السيد علي بن طاووس (طاب ثراه) في كتاب (جمال الأسبوع) عنه من كتابه الذي

---

(١) انظر الشيخ الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم، صفحة: ٧٣.

(٢) انظر النعماني، الغيبة، صفحة: ٣٢.

صنّفه في مشايخ الشيعة،[١] وكذلك في (فتح الأبواب)،[٢] وكتاب الإقبال،[٣] بل كذلك كانت لدى العلاّمة الحليّ (ﷺ) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) (القرن الثاني الهجري) حيث نقل عنها حكاية عن أبي عقدة في غير مورد في كتابه الشهير (خلاصة الأقوال).[٤]

بل حتى وصلت إلى الشهيد الأول (ﷺ) في القرن التاسع الهجري حيث أشار إلى كتاب الحافظ ابن عقدة في كتابه المعروف (ذكرى الشيعة).[٥]

والظاهر أنَّ كتبه ضاعت بعد ذلك، ومن الواضح أنَّ الرجل كان من نقّاد الرجال والخبراء بأحوالهم، وكان ثقة عظيم المنزلة جليل القدر وكل هذه الصفات تمنع من ادعاء أنه كان يضعّف الرواة

(١) انظر السيد ابن طاووس، جمال الأسبوع، صفحة: ٢٨٨.

(٢) انظر فتح الأبواب، صفحة: ١٥٩.

(٣) انظر الاقبال، الجزء الثالث، صفحة: ٨٦.

(٤) انظر خلاصة الأقوال، صفحة: ٥٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١٠٩. وغيرها من الموارد

(٥) انظر الشهيد الأول، ذكرى الشيعة، الجزء الأول، صفحة: ٥٩.

كمحمد بن سنان انطلاقاً من عدم تجلي مقام الأئمة المتأخرين (عليهم السلام) له فالظاهر أنَّ الرجل كان حيادياً وموضوعياً وإلاّ لم تأخذ كتبه وآراؤه هذه الشهرة والمنزلة الكبيرة طوال قرون طويلة، بل هي دعوى في غاية البعد ولا شاهد عليها يدعمها.

فالنتيجة: أنَّ ما تفضّل به سيدنا الأستاذ الحكيم (قدس سره) في غاية البعد.

الوجه الخامس:

وهذا الوجه مبني على كون محمد بن سنان من الغلاة وبالتالي فهو مخدوش الحديث.

وأول من أشار إلى غلّوه الكشي في اختيار معرفة الرجال حيث ذكر في معرض حديثه عن المفضل بن عمرو قال:

حدّثني أبو القاسم ناصر بن الصباح وكان غالياً، قال حدثني أبو يعقوب بن محمد البصري وهو غالٍ، ركن من أركانهم أيضاً قال: حدثني محمد بن الحسن بن شمون وهو أيضاً منهم قال: حدثني محمد

بن سنان وهو كذلك، ...... إلى آخره.[1]

وركن إلى رميه بالغلو جمع من الأعلام ممن جاء بعد الكشي منهم الشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفى ٤١٣ للهجرة) في مسائله السروية حيث قال في جواب من سأله عن روايات الأشباح:

إنَّ الأخبار بذكر الأشباح يختلف ألفاظها وتتباين معانيها، وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة، وصنّفوا كتباً لغواً فيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق وتخوّضوا في الباطل بإضافتها إليهم، من جملتها كتاب سموه (كتاب الأشباح والاظلة) نسبوه في تأليفه إلى محمد بن سنان، ولسنا نعلم صحّة ما ذكر في هذا الباب عنه، فإن كان صحيحاً فإنَّ ابن سنان قد طعُن عليه وهو متهم بالغلو، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضلال الضلالة عن الحق، وإن كذبوا فقد تحملوا أوزار ذلك.[2]

وتبعه في ذلك ابن الغضائري (طاب ثراه) في رجاله حيث ترجم

---

(١) انظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال، الجزء الثاني: ٦١٣.

(٢) انظر المسائل السروية، صفحة: ٣٧ ـ ٣٨.

له بالقول:(ضعيف، غالٍ، يضع الحديث، لا يلتفت إليه).[١]

وكذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) حيث استثنى في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من رواية كتبه ورواياته ما كان فيها من تخليط وغلّو.[٢]

وهذا مؤشر واضح على اشتمال روايات وكتب محمد بن سنان على الغلو. ثم أنه بعد سرد هذه المواقف فلا شبهة في نسبة الغلو للرجل.

نعم، اعترض على ثبوت نسبة الغلو لمحمد بن سنان سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته)، فقد فككَ في الأقوال وحاول مناقشتها:

أما قول الشيخ المفيد (قدس سره):

فقد ذكر في الاعتراض عليه بالقول: أن ما تقدّم من المفيد لا يناسب ما ذكره في الإرشاد في بيان من روى النص على الرضا (عليه السلام)

---

(١) انظر ابن الغضائري، الرجال، صفحة: ٩٢، رقم: ١٣٠.

(٢) انظر الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم، صفحة: ١٤٣.

حيث قال: وممن روى النص على الرضا (عليه السلام) بالإمامة من أبيه (عليه السلام) والإشارة إليه منه (عليه السلام) بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، داود بن كثير...... إلى أن قال ومحمد بن سنان.

واعترض (دامت بركاته) على مقالة الشيخ الطوسي (قدس سره):

بالقول: إن ما تقدّم من الشيخ (قدس سره) لا يناُسب ما ذكره في كتاب الغيبة في فصل السفراء حال الغيبة حيث قال:

وقيل: ذكر من كان سفيراً حال الغيبة نذكر طرفاً من أخبار من كان يختص بكل إمام ويتوكل له الأمر على وجه من الإيجاز، ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة ومن كان مذموماً سيء المذهب، فضمن الممدوحين حمران بن أعين، ومنهم ما رواه أبو طالب القمي قال: دخلت على أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول: جزا الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عني خيراً فقد وفوا لي، وكان زكريا بن آدم ممن تولاهم، وأما محمد بن سنان فممن روي عن علي بن الحسين بن داود قال سمعت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) يذكر محمد بن سنان بخير ويقول: رضي الله عنه

برضاي عنه فما خالفني وما خالف أبي قط.[١]

واعترض (دامت افاداته) على كلمات ابن الغضائري بالقول:

وأما ابن الغضائري فلا مجال للاعتماد على تضعيفه ورميه بالغلو؛ لما هو المعروف من شدته في ذلك.[٢]

وفي جميع مما تفضل به (دامت افاداته) نظر:

أما مقالة الشيخ المفيد (قدس سره) فقد كانت على سبيل الاتهام بالغلو هذا من جهة، ومن جهة أخرى فحتى على تقدير تعارضها مع كلامه الآخر وسقوطها فيبقى كلام الكشي صريح جداً.

وكذلك كلام ابن الغضائري، بل البناء على صحة نسبة كتابه إليه -كما هو الصحيح-، وكلام هذين العلمين يثبت الغلو لمحمد بن سنان صريحاً.

---

(١) انظر الغيبة، صفحة: ٣٤٨.

(٢) انظر لمراجعة الجميع، انظر السيد محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤، وكذلك الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج، صفحة: ١١٦ و١١٩.

وأمّا مقالة الشيخ الطوسي (قدس سره) فهي مخدوشة سنداً كما تقدمت الإشارة إليه، وكذلك دلالة بمعية ما ورد عن غير واحد من وقوع المخالفة من محمد بن سنان للإمام (عليه السلام)، وعليه فالتصريح هنا بعدم مخالفته له (عليه السلام) صعب، بل غير قابل للتصديق.

وأما الاعتراض على ابن الغضائري (رحمه الله) من جهة كونه معروف بشدته في ذلك فهذا أيضاً غير تام وذلك:

لما تقدّم منا من أنَّ ابن الغضائري معروف بكونه من نقّاد الأخبار والرواة وقد سلك منهجاً علمياً حقيقياً دقيقاً في تقييم أحوال الرواة يعتمد على التحقيق في الروايات والأحوال للانتهاء إلى نتيجة في حال الراوي، بل كان يتحقق حتى من أشعار الرواة وما يمكن أنْ يستكشف منها من وثاقة الرجل أو غلوه أو ضعفه.

نعم، كان كتابه في ذكر الضعفاء من الرواة، ومن الطبيعي أنْ لا يستسيغ جمع من ذكر الضعفاء من الرواة في مكان واحد؛ لما يستتبعه من عدم اعتبار مروياتهم، ولعلّ فيها ما تركن إليه النفس وتميل إليه خصوصاً مع ذكر جملة من حالات الأئمة (عليهم السلام) وخصوصياتهم.

ولكن لابدّ من العمل على طبق المنهج العلمي وبمقتضى الصناعة في علم الرجال وإن كان مقتضاه رفع اليد عن جملة من المرويات التي تضم الحكاية عن هذه الجهات في الأئمة (عليهم السلام)؛ من جهة عدم وثاقة رواتها أو ثبوت ضعفهم، خصوصاً أن هناك اتجاه يستصعب أو يستثقل الطعن في الرواة بصورة عامة خشية فقدان جملة من الروايات التي تتعرض لبيان جملة من خصوصيات الأئمة (عليهم السلام) حتى وصل الأمر للقول باعتبار كل ما ورد في الكتب الأربعة وغيرها من المناهج التي تحاول التحفظ على الروايات والرواة وعدم الطعن فيهم.

ولكن المنهج العلمي لابدّ أن يتُبع ولابدّ للفقيه من أنْ يسير على طبقه ومن خلاله وانْ يلتزم بمقتضاه؛ وذلك لأّنه المورث للاطمئنان والمبرء للذمة في يوم القيامة ، دون متابعة ما تميل إليه النفس أو الركون الى التوجيهات واضحة الضعف والركاكة العلمية، خصوصاً أنَّ هذا النمط من الرواة –الغلاة– كما اتضح لنا –وشاهدناه في جملة كبيرة من الموارد– يحاولون الخوض في دائرة الغيبيات والغرائب والنوادر والتي

لا يستطيع المحقق والمدقق -فضلاً عن الإنسان العادي- أنْ يرجع إلى أساس مشيد على الروايات ليحاكم هذه الروايات الغريبة والعجيبة، حتى يقع المحقق في حيرة من أمره، ولكن لا داعي للتحيّر بمعية المنهج الرجالي العلمي وضرورة العمل بمقتضاه، فإنّه هو المورث للاطمئنان والاطمئنان حجة فيما بين الفقيه والله (سبحانه وتعالى).

والمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ نسبة الغلو لمحمد بن سنان ثابتة بمقالة أكثر من واحد من الأعلام ولكن حتى مع ثبوت الغلو للرجل فمع ذلك اعترض جمع – ومنهم سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته) على أنه لا ملازمة بين الغلو في العقيدة وعدم الوثاقة في الخبر، والمهم هو الوثاقة في الخبر، وهو متحقق وإن كان الرجل غالياً.

مضافاً إلى أنَّ تحديد الغلو في كلمات القدماء لا يخلو عن غموض كما تعرض له غير واحد، بل ما روي عن صفوان صريح في عدم غلوه ومثله ما فيه تنقيح المقال عن ابن طاووس بسنده إلى الحسين بن أحمد المالكي قال:

قلت لأحمد بن مليك أخبرني عما يقال في محمد بن سنان من أمر الغلو؟ قال معاذ الله هو والله علمني الطهور وحبس العيال وكان متقشفاً متعبداً.(١)

ولنا في المقام كلام حاصله:

أما ما ذكره (دامت بركاته) من عدم الملازمة بين الغلو وفساد اللسان فالصحيح في المقام –كما تقدّم منا غير مرة –أنه بعد البحث والتحقيق في ظاهرة الغلو تبين لنا أنَّ لها مناشئ نفسية واخلاقية منضماً إليها اضطرابات شخصية تنتهي بالغالي إلى ما لا يحمد عقباه من اعتقادات خاطئة جداً بحق الأئمة (عليهم السلام)، وللغلو خطوط عامة واعتقادات أساسية واضحة في الأئمة (عليهم السلام) منها:

أولاً: الربوبية.

ثانياً: النبوة.

ثالثاً: العلم بالغيب بنحو الاستقلال من دون الالهام.

(١) انظر فلاح السائل، صفحة: ١٣، وكذلك انظر السيد محمد سعيد الحكيم، مصباح المنهاج، كتاب الطهارة، الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤.

رابعاً: القول بالتناسخ.

خامساً: القول بالتفويض.

وغيرها من الاعتقادات الفاسدة التي ترتبت عليها جملة كبيرة من السلوكيات المنحرفة أثّرت -بشكل أو بآخر -في شخصية الغلاة من جملتها ترك العبادة اعتماداً على ولايتهم (عليهم السلام) بزعم أنَّ معرفتهم (عليهم السلام) كافية في النجاة يوم القيامة وغيرها.

وهذا -طبعاً- يختلف عن الاعتقاد بمقامات العالية للائمة (عليهم السلام) ونقل معجزاتهم وأعاجيبهم وخوارق العادة لديهم والاغراق في إجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص واظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء.

فالأول هو المقصود بالحديث دون الثاني، ومقتضى الأول هو التكفير والزندقة والفسق والخروج من الإسلام دون الثاني كما هو واضح.

ومنه يُعلم:

أنَّ الكذب هو صفة واضحة لازمة مستبطنة في الغلاة ومرتكزة

فيهم وفي شخصياتهم، وبالتالي فلا حاجة إلى الإشارة للملازمة بين الغلو وعدم الوثاقة وفساد اللسان، بل عدم الوثاقة في الحديث مستبطنة في الغلو بهذا المعنى.

وعلى سبيل المثال ما يؤكد إلى تلبس محمد بن سنان بهذا النمط من الغلو ما ورد في التحرير الطاووسي حيث قال:

ورأيت في بعض كتب الغلاة –وهو كتاب الدور– في الكشي وهو كتاب الدور عن الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان وذكر متناً يشهد بأنه غالٍ وأنه قال لأبي جعفر (عليه السلام) إنك على كل شيء قدير.[1]

وهذا التعبير منه في مخاطبة الإمام (عليه السلام) نعتقد انه يعكس ما في داخله من الغلو بالنمط المتقدم.

وعلى كل حال فشهادة الأعلام المتقدمة كافية في ثبوت غلو محمد بن سنان واستبطانه لفساد لسانه وعدم وثاقته بالتقريب المتقدم، خصوصاً انهم اهل الفن واعلامه والذين أفنوا حياتهم في التحقيق

---

(١) انظر الاختيار، صفحة: ٥٨٢، رقم: ١٠٩١، وانظر التحرير الطاووسي، صفحة: ٥١٠، تحقيق فاضل الجواهري.

والتدقيق في أحوال الرجال.

وأما ما ذكره (دامت بركاته) من الإشارة إلى أن ما روي عن صفوان صريح في عدم غلو محمد بن سنان فالظاهر –أو يحتمل قوياً– أنه يمكن حمل مقالته في المقام على إرادة التقية والمداراة كما أشار إلى ذلك في التحرير الطاووسي.[1]

وأما ما ذكره (دامت بركاته) بخصوص رواية الحسين بن أحمد المالكي نقلاً عن ابن طاووس فمخدوشة بضعفها السندي كما هو واضح، مضافاً إلى أنَّ الراوي لها أحمد بن هلال وهو متهم بالغلو كما هو معلوم، وعادة ما يحاول الغلاة من الطبقات اللاحقة نفي نسبة الغلو إلى الغلاة الذي يروون عنهم من الطبقات السابقة لهم؛ لدعم رواياتهم وزيادة مقبوليتها ودفع الخدش عنها بالغلو.

وعليه: فما ذكره وتفضل به سيدنا الأستاذ الحكيم (دامت افاداته) غير تامّ.

فالمتحصل من هذا الوجه:

(١) انظر التحرير الطاووسي، صفحة: ٥١١، تحقيق فاضل الجواهري.

أنَّ محمد بن سنان غالٍ بالنحو الذي يستبطن فساد اللسان وعدم الوثاقة.

الوجه السادس:

ما ذكره الشيخ المفيد (طاب ثراه) بحق محمد بن سنان في رسالته في جواب أهل الموصل من أنه:

محمد بن سنان مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين.(١)

وكذلك ذكر في مسائله السروية:

أنَّ الأخبار بذكر الأشباح تختلف الفاظها وتتباين معانيها وقد بنت الغلاة عليها اباطيل كثيرة وصنّفوا كتباً لغواً فيها وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق وتخوضوا في الباطل بإضافتها إليهم من جملتها كتاب سموه (كتاب الأشباح والاظلة) نسبوه في تأليفه إلى محمد بن سنان، ولسنا نعلم صحة ما ذكر في هذا الباب عنه، فإنْ كان صحيحاً فإنَّ ابن سنان قد طُعن عليه وهو متهم

---

(١) أُنظر الشيخ المفيد: جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: صفحة: ٢٠.

بالغلّو، فإنْ صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضلال لضلاله عن الحق، وإن كذبوا فقد تحملوا أوزار ذلك.[١]

نعم، يمكن تعضيد وتأكيد نسبة كتاب الاظلة لمحمد بن سنان بمعية ذكر الكتاب ونسبته إليه في ترجمته في كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي،[٢] وعندئذ يكون لدينا موردين أشار فيهما الشيخ المفيد (قدس سره) لغلو محمد بن سنان وضعفه في الحديث.

نعم، أورد الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب (الإرشاد) ما يشير إلى توثيقه لمحمد بن سنان، وعدّه من خاصة الإمام (عليه السلام) وثقاته ومن أهل الورع والتقوى حينما ذكر من روى النص على الإمام الرضا (عليه السلام) حيث قال:

(وممن روى النصّ على الرضا (عليه السلام) بالإمامة من أبيه (عليه السلام) والإشارة إليه منه (عليه السلام) بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم

(١) اُنظر: المسائل السروية: صفحة: ٣٧.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٢٨، رقم: ٨٨٨.

والفقه من شيعته: داود بن كثير ....إلى أن قال: ومحمد بن سنان.[1]

وكلامه (قدس سره) في المقام وإنْ كان ظاهراً في توثيق محمد بن سنان وغيره، ولكن من الواضح أنه يصعب الحمل على ظاهره؛ وذلك لأنَّ الأوصاف التي ذكرها لا تنطبق على جمع ممن ذكرهم تحت هذه الأوصاف، وهذا واضح من داود بن كثير إلى محمد بن سنان، وبالتالي فلا يمكن -بشكل من الأشكال -أنْ يتصفوا بكونهم من خاصة الإمام وثقاته وأهل الورع والتقوى والعلم والفقه، فإنَّ هذه المنزلة لا تنطبق على من هو أعلى مرتبة من داود بن كثير ومحمد بن سنان فضلاً عن أن تنطبق عليهم.

وبالتالي فيبعد أنْ يراد من وراء إطلاق هذه الأوصاف اتصافهم بها حقيقة وواقعاً، بل لعلّ الداعي وراء ذلك أمور أخرى غير ما ذكرناه، أو أنه مبني على ضرب من التغليب والتعميم في وصف

(١) انظر الشيخ المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الجزء الثاني، صفحة: ٢٤٨.

الأفراد، وهذا ظاهر واضح من الشيخ المفيد في كتاب (الإرشاد) وكذلك في (الرسالة العددية).

وعليه فيبقى خدشه وطعنه في محمد بن سنان في كتاب جوابات أهل الموصل وكتاب المسائل السروية من دون معارض.

وهذا الوجه واضح في الخدش في ابن سنان واثبات الغلو له والضعف في الحديث.

الوجه السابع:

ما ذكره ابن الغضائري في المقام –كما تقدمت الإشارة إليه– حيث قال في رجاله في ترجمة محمد بن سنان:

ضعيف، غالٍ، يضع الحديث، لا يُلتفت إليه.[١]

ودلالة كلامه على ضعف الرجل وغلوه ووضعه للحديث واضحة لا لبس فيها، ولا وجه للإشكال على المقام بعدم ثبوت نسبة الكتاب لإبن الغضائري فإنَّ الصحيح –كما هو المختار– ثبوت نسبة الكتاب إليه وبالتالي وجب الأخذ بما ورد فيه.

---

(١) أُنظر ابن الغضائري: الرجال، صفحة: ٩٢، رقم: ١٣٠.

الوجه الثامن:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في غير مورد من كتبه، منها:

المورد الأول:

حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وقال عنه ضعيفٌ.[١]

المورد الثاني:

في كتاب (تهذيب الأحكام) وكذلك (الاستبصار) حيث قال (قدس سره) بحقه:

محمد بن سنان مطعون عليه، ضعيف جداً، وما يستشهد بروايته ولا يشرك فيه غيره لا يعمل عليه.[٢]

المورد الثالث:

ما رواه في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من أنه:

---

(١) انظر الشيخ الطوسي، الرجال، صفحة: ٣٦٤، رقم: ٥٣٩٤.

(٢) انظر الشيخ الطوسي، تهذيب الأحكام، الجزء السابع، صفحة: ٣٦١، والاستبصار، الجزء الثالث، صفحة: ٢٢٤.

(طعن عليه وضعّف).[1]

نعم، اعترض على المقام سيدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت افاداته) بالقول:

أنَّ ما تقدم من الشيخ (قدس سره) لا يناسب ما ذكره في كتاب الغيبة في فصل السفراء في حال الغيبة حيث قال:

وقيل: ذكر من كان سفيراً حال الغيبة نذكر طرقاً من أخبار من كان يختص بكل إمام وتولى له الأمر على وجه من الإيجاز ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسنُ الطريقة ومن كان مذموماً سيءُ المذهب، فمن المحمودين حمران بن أعين، ومنهم ما رواه أبو طالب القمي قال دخلت على أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعه يقول: جزا الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عني خيراً فقد وفوا لي، وكان زكريا بن آدم ممن تولاهم، وأما محمد بن سنان فإنه روي عن علي بن الحسين بن داود قال سمعت أبا جعفر

---

(١) انظر الشيخ الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم، صفحة: ٢١٩، رقم: ٦١٩.

الثاني (عليه السلام) يذكر محمد بن سنان بخير ويقول: رضي الله عنه برضاي عنه فما خالفني وما خالف أبي قط.[١]

فإنَّ حكمه بمدحه وحسن طريقته لا يناسب كلماته السابقة في حقه لظهوره في عدالته، بل جلالته كما هو المناسب للمخبرين الذين يظهر منه الاعتماد عليها، لا مجرد حسن مذهبه في أصول الدين.[٢]

ولكن يمكن لنا الاعتراض عليه (دامت افاداته) بالقولِ:

أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد علّق حسن حال محمد بن سنان في المقام على رواية علي بن الحسين بن داود القمي، ولم يجزم هو بذلك، وهذا بخلاف اشارته إلى حسن حال الآخرين، وهذا يعكس عدم اطمئنانه أو قناعته بحسن حال محمد بن سنان كما هو واضح.

---

(١) اُنظر الغيبة: صفحة: ٣٤٨.

(٢) اُنظر السيد محمد سعيد الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: الجزء الأول، صفحة: ٢٩٤، وكذلك: الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: صفحة: ١١٦ ـ ١١٧.

فالنتيجة:

أنَّ الشيخ الطوسي (ﷺ) ممن طعن في حال محمد بن سنان وضعّفه في غير مورد.

الوجه التاسع:

ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة مياح المدائني حيث قال:

مياح المدائني ضعيف جداً، له كتاب يعرف بـ(رسالة مياح) وطريقها أضعف منها وهو محمد بن سنان.[١]

وكلامه صريح جداً في تضعيف محمد بن سنان بدرجة عالية جداً كما هو واضح.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: غلّو الرجل وضعفه في الحديث.

وما قيل: من أنَّ ضعف الرجل لا يمنع من الاعتماد على مروياته؛ لأنَّ الشيخ (ﷺ) قد ذكر في كتاب الفهرست عند روايته لكتبه

---

(١) اُنظر النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤٢٤، رقم: ١١٤٠.

وأحاديثه أنه يرويها إلاّ ما كان فيها من غلو وتخليط، مما يدلّ على خلو ما رواه في التهذيبين عن الغلو والتخليط، ومن المعلوم أنَّ الاتهام الرئيسي لمحمد بن سنان هو كونه غالياً مخلّطاً، فإذا أُحرز خلو رواياته الواصلة إلينا عن الغلو والتخليط كفى ذلك في الاعتماد عليها.

ولكنَّ هذا الكلام ضعيف جداً...

أما أولاً:

فلأنّ ما ذكره الشيخ (قدس سره) إنما هو صيغة متعارفة تذكر بالنسبة إلى كتُب المتهمين بالغلو والتخليط، فإنّ كبار المحدثين ونقّادهم كانوا لا يرغبون في رواية ما يشتمل على الغلو والتخليط فكانوا يستثنون في اجازاتهم لكتب المتهمين بذلك ما يكون من هذا القبيل وذلك بعنوان كلّي يختلفون في تشخيص مصاديقه بحسب اختلاف مسالكهم ومشاربهم.

هذا مع أن أياً من كتب محمد بن سنان لم يكن من مصادر الشيخ في تأليف التهذيبين ليقال إنه لم يورد فيها ما كان فيه من تخليط وغلو.

وثانياً:

أنَّ خلو الحديث من الغلو والتخليط لا يكفي في البناء على صدوره من الإمام (عليه السلام)، ولم يثبت أن منشأ تضعيف محمد بن سنان هو مجرد كونه غالياً مخلّطاً.[1]

بل أكثر من ذلك، فإنَّ كلمات جمع من الأعلام أشارت إلى وجود جهات أخرى في الخدش بمحمد بن سنان، فقد أشار ابن الغضائري في رجاله بأنه يضع الحديث،[2] وأشار الشيخ الطوسي (قدس سره) بأنه مطعون عليه ضعيف جداً،[3]وغيرها من التعبيرات من غيره من الأعلام التي تشير بوضوح إلى أنَّ الرجل كان فاسد الحديث وضّاع له.

---

(١) أُنظر السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول، صفحة: ٤٦٢ـ ٤٦٣.

(٢) أُنظر: ابن الغضائري: صفحة: ٩٢، رقم: ١٣٠.

(٣) أُنظر الشيخ الطوسي: الاستبصار: الجزء الثالث: صفحة: ٢٢٤، وتهذيب الأحكام: الجزء السابع، صفحة: ٣٦١.

نعم، لا بأس بالإشارة إلى مثال تطبيقي في روايات محمد بن سنان والتعرف على ملامح الوضع في الحديث من قبله:

فعلى سبيل المثال روى في عيون أخبار الرضا (عليه السلام) للشيخ الصدوق (طاب ثراه) جملة من الروايات تحت عنوان (باب في ذكر ما كتب به الرضا (عليه السلام) إلى محمد بن سنان في جواب مسائله في العلل).[1]

وهي وإن كانت روايتان، ولكن الأولى منها طويلة جداً تقع في أكثر من عشرين صفحة وبعد التدقيق في هذه الروايات اتضح لنا أنَّ جملة كبيرة منها يبعد صدورها عن المعصوم (عليه السلام) ومن جملتها:

أولاً:

علّة غسل الميت تطهيره من أدناس أمراضه.

ومن الواضح أنَّ هذا خلاف الواقع جداً، فهناك جملة من الناس تموت وهي على طهارة، وأساساً المرض ليس من الأدناس، بل حالة اعتلال في الجسم، لا علاقة لها بالطهارة والنجاسة والدنس، والا فلو

(١) أُنظر الصدوق: عيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الثاني، صفحة: ٣٦٠، تحقيق أحمد الماحوزي.

كان المرض دنس لم يتحمله المؤمن لما فيه من اثار نفسية عليه، بل المعلوم من مذاق الإسلام وشريعته خلاف ذلك، فإنَّ المرض– كما ورد في بعض الروايات –يأتي على ذنوب الانسان فيحتها حتاً كما يحتُ الخريف ورق الأشجار، وغيرها، والتي تؤسس لفهم لفلسفة المرض بعيدة جداً عما تشير اليه هذه الرواية.

ثانياً:

أنّ من أسباب غسل الميت خروج المني منه حال الموت، ومن الواضح أن هذا فاسد جداً، فالواقع الخارجي يكذبه كما هو واضح فقد شهد –ويشهد– الناس موت العشرات بل المئات لم نجد أحداً قال بذلك أو شاهد ما يشير اليه حتى، بل أنَّ بعض الناس حينما يموت لم يكن قابلاً الخروج المني لسبب أو لآخر.

ثالثاً:

ما ذكره في علّة وضع البيت وسط الأرض وتعليله بكونه الموضع الذي من تحته دُحيت الأرض وكل ريح تهب في الدنيا فإنها تخرج من الركن الشامي وهو أول بقعة وضعت في الأرض؛ لأنها الوسط

ليكون الفرض لأهل الشرق والغرب في ذلك سواء.

وهذا أيضاً واضح أنه غير صادر من المعصوم (عليه السلام) لركاكة التفسير والتعليل، وعدم مناسبتهما مع ما هو معلوم خارجاً.

رابعاً:

ما ورد من علة تحريم الأرنب من أنه ما يكون منها من الدم كما يكون من النساء؛ لأنها مسخ.

وهذا واضح البطلان فإن الله (سبحانه وتعالى) خلق في المرأة نظاماً دقيقاً جداً في عملية الحمل والولادة متهيئاً لإنتاج الإنسان لا يمكن بأي شكل من الأشكال أنْ يقاس بأنظمة الولادة في الحيوان كالأرنب وغيره، ومن درس الطب واطلع عليه يفهم ما نقول، فالتعليل هنا غير دقيق يبعد صدوره عن معصوم (عليه السلام).

خامساً:

ما ورد في علة المهر ووجوبه على الرجال.

سادساً:

ما ورد في علّة ترك شهادة النساء في الطلاق والهلال لضعفهن

عن الرؤيا وهذا واضح البطلان والواقع الخارجي على خلاف ذلك، فإننا نجد جملة كبيرة من النساء نظرهن أعلى درجة من الرجال. وغيرها الكثير.

وعلى كل حال:

فبمعية ما ورد من ثبوت غلو الرجل وفساد لسانه ووضعه للحديث كما جاء على لسان غير واحد من أعلام الرجال لا يبقى مجال للبناءِ على اعتبار مروياته.

وقد لاحت لنا الاضطرابات الكبيرة في مرويات الرجل وعدم دقتها وركاكتها والذي يمنع عن الاطمئنان بصدورها عن المعصومين (عليهم السلام) بما لهم من جلالة وعظمة وهيبة وعلم واتصالهم بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) الذي يتصل بالله (سبحانه وتعالى).

فالنتيجة النهائية:

أنَّ محمد بن سنان غالٍ، ضعيف في الحديث، لا يمكن التعويل على مروياته بوجه.

وبهذا ينتهي ما أردنا الإشارة إليه في حال محمد بن سنان من

ناحية رجالية ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين

بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة. ١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات

مكتبة الصدر: طهران.

١٤–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣–١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥–الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧–١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣–١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧–مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨–مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩ –كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠ –مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١ –الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢ –كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣ –نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

– ٢٤مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥ –معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى

١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢–عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣–الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤– الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥– الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ – ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦–الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧–تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨–تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩– تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠–الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرست موضوعات محمد بن سنان